



PROVISIONAL
A/40/PV.84
5 December 1985
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والثمانين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الأربعاء ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، الساعة ٣٠/١٠

الرئيس: السيد دي بينييس (إسبانيا)
ش: السيد الاشطل (نائب الرئيس) (اليمن الديمقراطية)

- مسألة ناميبيا : [٣٤] (تابع)
- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا
(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(ج) تقرير الأمين العام
(د) تقرير اللجنة الرابعة
(هـ) مشاريع القرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٤٥البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة ناميبيا :

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/40/24) ؛
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/40/23) (الجزء السادس) ؛ A/AC.109/824 و 825 و 826) ؛
- (ج) تقرير الأمين العام (A/40/687 و Add.1) ؛
- (د) تقرير اللجنة الرابعة (A/40/882) ؛
- (هـ) مشاريع القرارات (A/40/24) (الجزء الثاني) ، الفصل الأول .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : اسمحو لي ان اعبر لوفد كولومبيا من خلالكم عن عميق الأسى للكارثة التي حلت ببلاده والتي ذهب ضحيتها آلاف من البشر ، وادت الى وقوع خسائر مادية فادحة . واننا نعبر عن تضامننا مع حكومة وشعب كولومبيا في مجابهة محنته هذه .

تنكب الجمعية العامة مرة أخرى على النظر في مسألة ناميبيا التي اضحت أهم واخطر المسائل التي تواجه الامم المتحدة في اطار تصفية الاستعمار . وان الجمعية العامة ان تبحث هذا الموضوع المتصل بالأمن والسلام الدوليين وبصير شعب اقليم حان له ان يحتل مكانه الشرعي بين الدول المستقلة ، فانها - اي الجمعية العامة - لا تستطيع الا ان تستذكر اهمية المواقف الجديّة التي تم التعبير عنها هنا منذ أيام قليلة ، فلقد نظرت الجمعية العامة في بند الفصل العنصرى مؤكدة العلاقة ما بين موضوعي الفصل العنصرى والاحتلال التوسعي لبريتوريا في ناميبيا وتصدير النظام العنصرى لبنى الفصل العنصرى وما يرافقه من ممارسات قمعية وتمزيقية الى شعب وأرض ناميبيا . وان دلت المناقشة العامة

للفصل العنصرى على شيء فانها تدل بالتأكيد على أن الوضع في الجنوب افريقي يتبدل ويتحول تحولا نوعيا بفضل نضال الجماهير السودا . فنظام الفصل العنصرى قد أصبح مهددا ومحاصرا من قبل هذه الجماهير التي هزت النظام العنصرى اقلها وعموديا بفضل الضربات المحكمة التي سددتها وتسدها ضد بني الفصل العنصرى وضد جنده وحماته . وما كان القمع الوحشي ضد هذه المقاومة البطولية الا تعبيرا عن الرعب الذى انتاب الطفافة من المستوطنين البيض مما يؤذن من الآن فصاعدا بولادة مرحلة جديدة في ملحمة الصراع بين جماهير تحطم افلالها وبين اقلية مستغلة تتكالب على هالحها الانانية . وقد رافق هذه الانتفاضة في جنوب افريقيا تلاحم في الكفاح المسلح لقوات جيش التحرير الشعبى لناميبيا وقطاعات واسعة من شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا . وبفضل هذا التلاحم ضد العدو المشترك أنزل جيش التحرير الشعبى لناميبيا ، مدعوما بتأييد ثورة الشعب الناميبى ، خسائر فادحة بقوات العدو والعنصرى المحتل والبالغ عددها ما لا يقل عن مائة ألف جندي .

ان لهذه التطورات الاخيرة انعكاسات عميقة الأثر على مستقبل نظام الفصل العنصرى الاستبدادى والتوسعى في كل من جنوب افريقيا وناميبيا وكذلك على منطقة الجنوب الافريقي بأسرها ؛ ومن أولى هذه الانعكاسات ، خروج المبادرة من أيدي الأقلية البيضاء وانتقالها الى الجماهير الشعبية لاسيما الى سوابو وحركتي المؤتمر الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر عموم افريقيا لآزانيا فالتكامل في الصراع بين شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ضد العدو الواحد يشكل اهم تطور على الساحتين الافريقية والدولية . وسوف يولد افرازات وديناميكية بعيدتي المدى في مسار تصفية الاستعمار العنصرى في المنطقة . كما لا بد لهذه التطورات أن تنعكس على أعمال الام المتحدة وعلى طبيعة ونوعية التضامن والدعم الذى يتوجب ان تتلقاه وتتمتع به جميع الجماهير المضطهدة لاستمرار معركة التحرير . ولا بد للجمعية العامة ومجلس الأمن أن يأخذا بهذه التطورات الايجابية ، لاسيما وانها تساهم في الاسراع بمسيرة التحرر .

ومن جهة اخرى ، لم يعد صنع القرار حكرا على عواصم الدول الغربية التي من خلال دعمها الخفي والعلني لبريتوريا كانت تناور وتلتف على مصالح الشعب الافريقي فسي البلدين معا انما اصبح ملكا للجماهير المكافحة التي تقرر مصيرها الذاتى من خلال نضالها الاصيل ، بل ويحب أن ينعكس هذا التطور بشكل واضح وايجابى في الأمم المتحدة بحكم التزامها باستقلال ناميبيا ومعناهضة الفصل العنصرى .

وقد أدت هذه التطورات الهامة الى اهتزاز في القوالب الفكرية للسياسة الغربية من جهة وزرعت الرعب في الاسواق المالية ومناطق نفوذ الشركات عبر الوطنية من جهة اخرى ، فأصبح همها الأول انقاذ ما يمكن انقاذه من ثروات وامتيازات واستثمارات متناسية أن الثروات الشعبية الاصلية لم تكن ابدا قيمة على ما كدسه الغير من ثروات من عرق جبين ابنائها ومن أرضها المعطاء . فالأرض لمن فطحها والمناجم والثروات الشعبية هي ملك الأمة والانتاج هو للشعب بأسره .

نعم ، لقد كان بالا مكان تسوية مسألة ناميبيا بالطرق السلمية وذلك بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المتضمن خطة الام المتحدة لاستقلال ناميبيا . فقد اختارت

سوابغ الوسائل السلمية بمرونة مشهودة لها . الا ان جنوب افريقيا اختارت تشويه وتحريف ، بل وتعديل هذا القرار الأساسي ، وحاولت من خلال مسانديها رفع يد الأمم المتحدة عن هذه القضية الحيوية فطرحت مؤامرة " الربط والموازاة " وكذلك حيلة " المشاركة البناءة " ثم ما سمي " بالمشاركة البناءة النشطة " ولكنها مقولات وسياسات تعويقية الغرض منها اعطاء جنوب افريقيا المهلة الكافية لقمع تطلعات شعوب المنطقة ، بالحسم العسكري ولكسب الوقت للاستمرار في نهب اليورانيوم والماس والنحاس والبتترول المكتشف حديثا ، ولتقطيع أوصال ناميبيا وتقسيمها ، وفرض حكم العملاء عليها ، وضم الموانئ والجزر الاستراتيجية الى أراضي جنوب افريقيا ، ووضع هذه المرافق والجزر في خدمة الأفراس العسكرية والاستراتيجية للامبريالية العالمية . فسياسة " الموازاة والربط " التي طرحتها الولايات المتحدة الامريكية مؤكدة بأنها مطلب لا عودة عنه ، تعرقل استقلال ناميبيا من جهة ، وتؤدي الى فرض الهيمنة على انغولا المناضلة وادخالها في حظيرة منطقة نفوذها العسكري والاقتصادي من جهة اخرى . ولذا فان " المشاركة البناءة " ليست سوى تكريس لهياكل الفصل العنصرى التي بدونها لا يمكن لنظام الفصل العنصرى ان يبقى متسلطا يمارس سياسة القبضة الحديدية في الداخل كما في الخارج . ولا ينطلي على أحد أن حبل مسألة ناميبيا ، الذى كان قاب قوسين أو أدنى في أواخر السبعينات ، أصبح اليوم أبعد من الأفق بعد ما تعنتت واشنطن وبريتوريا في تعليق تنفيذ استقلال ناميبيا - فيما لو افترضنا أنهما حقا مع الاستقلال - على شروط لا يمكن للامم المتحدة او لسوابغ أو لآى طرف آخر قبولها طالما انها مرتبطة بحق سيادى لدولة انغولا المستقلة التي تحتل جنوب افريقيا اجزاء من اراضيها . وبالإضافة الى كل ذلك ، اضحت جنوب افريقيا ، من خلال انشائها لحكومة انتقالية عميلة في ناميبيا ، تعتقد أن بإمكانها استبعاد سوابغ المشغل الشرعى الوحيد لشعب ناميبيا كطرف رئيسى مفاوض ، مما شكل خرقا فاضحا لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة . وما فشل مفاوضات لوساكا الا دليلا اضافيا على نوايا بريتوريا اللثيمة والمعادية لخطة السلام .

بالرغم من تفاؤلنا بمقدرة القوى الثورية في كل من آزانيا وناميبيا على متابعة الكفاح بكل الوسائل حتى النصر ، فاننا ندرك بأن درب المعركة طويل ، وان التضحيات ستكون باهظة ، وذلك لان النظام العنصرى المدعوم من الدول الغربية الرئيسية لاسيما الولايات المتحدة وغيرها من البلدان ، يسا فيها اسرائيل ، لن تتخلى عن مصالحها المادية والاستراتيجية الا عندما تقتنع بأن ثمن البقاء هو اعطى من ثمن رفع اليد . وهنا نود التأكيد بأن اخوتنا الأفارقة سيجهبضون الحملة الدعائية التي تخرج هذه المعركة من اطارها الاستعماري الى اطار العلاقات ما بين الشرق والغرب ، وهو الاطار الذى تسعى الولايات المتحدة الى استغلاله لصالح استراتيجيتها الكونية في حين ان الجميع يعلم بأن المسألة الاستعمارية نشأت مع قدوم أول مستوطن ابيض ، وان الحروب التي شنها البيض منذ مائة عام لآبادة السكان الاصليين لازمت الحروب التي شنتها الولايات المتحدة على السكان الاصليين من الهنود الحمر في امريكا الشمالية .

ومن الأمور المغلفة حقا ، اذ أنها ستوسع من مدى العدوان على شعوب افريقيا ، وتعمق مفهوم " الربط " ما تناقلته وسائل الاعلام الامريكية حول قيام الادارة الامريكية بتنفيذ مخطط اعتبارا من أول الشهر الجارى لزعة وقلب نظام الحكم في أنغولا . ولقد فصح جوزيف هارش هذه الخطة في مقالة نشرت في صحيفة " كريستيان ساينس مونيتور " الصادرة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ ، وهو يبرهن فيها ان الادارة الامريكية قد اتخذت قرارا بذلك أعطت فيه لنفسها حق التدخل في شؤون دولة أخرى وذلك عن طريق دعم "يونيتا" التي تدرّبها وتمولها وتوجهها حكومة جنوب افريقيا البيضاء منذ حصول أنغولا على استقلالها عام ١٩٧٥ . وأضاف هارش عقب صدور تصريح وزارة الخارجية الامريكية في أول هذا الشهر :

(تكلم بالانكليزية)

" ان العناصر السياسية المحافظة في واشنطن قد بدأت حملة تنادى بالتخلي عن التفاوض والتحول الى تقديم مساعدة علنية أو سرية (أو الاثنين معا) الى ' يونيتا ' . فقد عمد ممثل نيويورك الجمهورى جاك كيب وممثل فلوريدا الديمقراطي كلاود بيبير الى تقديم مشروع قانون لتقديم المعونة ' غير المميّنة ' الى قوات سافيمي . وهناك مشاريع قوانين أخرى تتضمن تقديم المعونة العسكرية . ويقال بصورة غير رسمية أن وليام كيسي ، مدير وكالة الاستخبارات المركزية ، وكاسبر واينبرغر ، وزير الدفاع ، يحبذان المعونة السرية " .

(واصل كلمته بالعربية)

ان هذا التصريح يتعارض كليا مع قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥ ، عندما أدان المجلس للمرة الثالثة جنوب افريقيا على هجومها الثالث ضد أنغولا منذ شهر حزيران / يونيه الماضي ، وأدى الهجوم الجوى الى مقتل أكثر من ٦٥ شخصا . وقد أدان المجلس هذا العمل العدواني وطالب جنوب افريقيا بأن تسحب فوراً وبدون قيد أو شرط قواتها من أنغولا . ولقد امتنعت الولايات المتحدة

حينئذ على فقرة في القرار تدعو الدول الأعضاء الى مساعدة أنغولا لتعزيز قدراتها العسكرية لمجابهة التصعيد العدواني لجنوب افريقيا . وصرح يومها ممثل الولايات المتحدة الامريكية في مجلس الأمن بقوله :

(تكلم بالانكليزية)

" ان ما تحتاج اليه أنغولا هو السلم وليس المزيد من القوات الأجنبية

والتدخل الأجنبي والأسلحة المستوردة " (S/PV.2617 ، ص ٥١)

(واصل كلمته بالعربية)

اننا نتساءل أمام الجمعية العامة : كيف يمكن التوفيق بين هذا التصريح وبين تصريح وزارة الخارجية الأمريكية الذي نقل في الصحيفة المذكورة ؟ هل حق الولايات المتحدة في التدخل في شؤون أنغولا الداخلية وقلب نظام الحكم فيها عن طريق " سافمي " هو أمر مشروع في حين أن تصفية الاستعمار في ناميبيا أمر غير مشروع ، لأن ذلك ما تريده جنوب افريقيا ؟ لنستنتج ما نستنتج . ولكن الحقيقة واحدة ، فالولايات المتحدة أضحت في ضوء هذا التصريح تتحمل أعباء جنوب افريقيا العسكرية في أنغولا ، فتمنع بذلك استقلال ناميبيا ، وكل ذلك في إطار " السياسة البناءة والناشطة " . أليس في مساعدة العناصر المناوئة لنظام الحكم في أنغولا مساعدة مباشرة لبريتوريا لاحكام سيطرتها وتصعيد قمعها ضد شعوب جنوب افريقيا النائرة ؟

لا رياء يضا هي الرياء الامريكي ، الا رياء ممثل الكيان الصهيوني العنصري الذي وقف أمام هذا الجمع يوم ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥ لتضليل جميع الحاضرين عن طبيعة اسرائيل العنصرية الاستعمارية . وقف يمين زملائنا الأفارقة بما تقدمه اسرائيل لهم من مساعدات ابتزتها اسرائيل من جيوب المكلف الأمريكي ، ووقف يقارن بصفاقة لا مثيل لها بين الحركة الصهيونية والحركة الافريقية . وليس هناك من جواب على ادعائه الكاذبة أفضل من كلمات ممثل احدي دول خط العواجبة عند ما صنف اسرائيل وجنوب افريقيا في مرتبة واحدة وذلك في مجلس الأمن عقب العدوان الأخير على أنغولا فقال ،

(تكلم بالانكليزية)

" ان العدوان أمر هام وضروري لوجودهما ، تماما مثل أهمية الأوكسجين لوجود بني البشر " . (S/PV.2616 ، ص ١٣)

(واصل كلمته بالعربية)

ان طبيعة اسرائيل وعنصريتها ودورها التخريبي في المنطقة العربية وضد الدول الافريقية هي أمور معروفة لا تحتاج الى تكرار ، فتقرير الأمم المتحدة المتعلقة بهندى الفصل العنصرى وناميبيا ، والمقتبسة من مصادر غربية ، تبرهن دون أى شك على وجود تعاون وثيق بين جنوب افريقيا واسرائيل ، وهي تقارير مليئة بالشواهد حول ما يسمى " بالعلاقات الخاصة " بين بريتوريا وتل أبيب . فلقد جاء في الفقرة ٦٠ من تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ما يلي :

" ان ما يقارب جميع الأسلحة الحديثة التي طورتها مؤسسة استحداث ونتاج الأسلحة (ARMSCOR) انما هو مشتقات من المنتجات الاسرائيلية . وان هناك تعاوننا في صناعة جيل جديد من الدبابات ، ومقاتلة تحدث انقلابا في عالم الطيران ، وسفن حربية وغواصات ، فضلا عن المدفعية والأسلحة الصغيرة ، وأن عددا من علماء الدفاع الاسرائيليين قد أعير للعمل في جنوب افريقيا . وقال ان الشركات الصناعية التابعة لجنوب افريقيا تقوم بتعيين عمال اسرائيليين ، لاسيما من لديهم مهارات في ميادين الالكترونيات والحاسبات الالكترونية والهندسة ، وان من الممكن في أى وقت أن تجد عدة مئات من مواطني جنوب افريقيا في اسرائيل ، حيث يتلقون التدريب على نظم الأسلحة واستراتيجيات القتال والحرب المضادة للعصيان . كما أن خبراء مقاومة الارهاب الاسرائيليين يتولون تدريب قوات الدفاع والشرطة التابعة لجنوب افريقيا . وكذلك تقوم اسرائيل بتزويد جنوب افريقيا بأحدث المعدات الالكترونية الخاصة بالطائرات الحربية المعاتلة والقوات البرية " (A/AG.139/179 ، الفقرة ٥٩)

وقد أدان مجلس ناميبيا هذه العلاقات الخاصة في الفقرة ٢٦ من تقريره المعمم
بوثيقة الجمعية العامة A/40/375 ، بتاريخ ١٣ حزيران / يونيه ١٩٨٥ وتشمل هذه الادانة
التعامل في العيادين السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها .
ان اسرائيل التي أضحت سابع دولة منتجة للأسلحة في العالم تزود جنوب افريقيا
بكل ما تحتاج اليه من أسلحة الفتك والدمار والتخريب . وبهذا الصدد فقد جاء في عدد
تموز من مجلة " الايكونوميست " ما يلي :

(تلكم بالانكليزية)

" لا تكثر المناسبات التي تبدى فيها اسرائيل اعتزازها بما تقابل به من
الاستهجان من جانب أصدقاء العرب في العالم الثالث ، ولكن ذلك يكفل لها
على الأقل مبيعاتها الى جنوب افريقيا وتايوان وبعض بلدان امريكا اللاتينية " .

(واصل كلمته بالعربية)

أما عن أنواع الأسلحة الاسرائيلية المصدرة الى جنوب افريقيا فحسب المقال :

(تلكم بالانكليزية)

" بيعت الى جنوب افريقيا نفاثات داغر وقوارب الداورية من طراز دابور ،
وقذائف فايربييل ، والغام ، وقنابل 'سمارت' للمقاتلات من طراز الف - ٤ ، وما
لا يقل عن ٣٦ طائرة كفير ، تتجاوز قيمتها ٤٣٠ مليون دولار .
" ان جنوب افريقيا تشتري وحدات من راشيف (المزودة بمدافع ايطالية)
وفايربييل ، وميركافاس ، وطائرات الهيلكوبتر ذات المقعدين وقوارب الداورية
الصغيرة من طراز عاليبا " .

(واصل كلمته بالعربية)

ان في احتلال اسرائيل لفلسطين وللجولان السوري ولأجزاء من جنوب لبنان ، وتطابق نمط القمع بين النظامين العنصريين في تل أبيب وبريتوريا ، تأكيداً بأنهما وجهان لعملة واحدة ، فنضال شعب ناميبيا مرتبط بشكل وثيق بنزعة جنوب افريقيا التوسعية على حساب الدول المجاورة ودول خط العواجهة ، كل ذلك بالتعاون مع الدول الغربية المتطورة . وكذلك فان نضال شعب فلسطين هو أيضاً ناتج عن السياسات الامبريالية التي تستخدم الهيمنة الاسرائيلية كراس حرباً لتحقيق أهداف السيطرة في منطقتنا .

لقد وضعت البلدان غير المنحازة في الاجتماع الوزاري الاستثنائي الذي عقد في نيودلهي من ١٩ الى ٢١ نيسان / ابريل ١٩٨٥ ، خصيصاً لبحث مسألة ناميبيا ، وضعت اسرائيل في المكان المخصص لها في المجموعة الامبريالية عندما أعلن مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز ، ما يلي :

" يلاحظ المكتب بقلق بالغ التعاون المتصاعد بين النظامين العنصريين في تل أبيب وفي بريتوريا . وهو يلاحظ تشابه التدابير العدوانية مثل سياسة " القبضة الحديدية " و " الملاحقة الساخنة " التي ينتهجها النظامان على السواء ضد شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وكذلك فلسطين وجنوب لبنان والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل . كما يدعوا المكتب اصرار النظامين على مواصلة وزيادة تعاونهما في العيادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية نظراً لأن مثل هذا التعاون يشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين " . (A/40/307 ، الفقرة ٣٧)

وفي الختام ، فاننا اذا ما أردنا وضع حد لعدوان الفصل العنصري على ناميبيا ، فان علينا أن نسعى بكل الوسائل لحمل مجلس الأمن على تنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بالسرعة الكلية ، وفي نفس الوقت ، فرض عقوبات الزامية شاملة وفقاً للفصل السابع من

الميثاق ، وتشديد اجراءات مقاطعة جنوب افريقيا ، تنفيذاً لقرارات الجمعية العامة وغيرها من المحافل ، وبذل كل ما في وسعنا لدعم نضال سوابو في كل المجالات ، لاسيما في نضالها المسلح لتحرير ناميبيا . ان هذه الاجراءات يجب أن تكون متلازمة ، حيث أنه لا يمكن حمل نظام بريتوريا على الانسحاب الكامل من جميع أراضي ناميبيا الا اذا تعددت وسائل الكفاح الوطني والافريقي والدولي لانها الاستعمار في ناميبيا . واننا بهذه المناسبة نؤيد خطة تعزيز العمل الدولي من أجل تحقيق استقلال ناميبيا المدرجة في الوثيقة A/AC.131/191 ، كما نؤيد قرار بلدان عدم الانحياز المنعقد في لواندا بشأن عقد اجتماع لمجلس الأمن لفرض العقوبات الجماعية والالزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق في حال عدم امتثال بريتوريا لأحكام قرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) . ولكن هذا القرار أصيب مؤخراً بصدمة مفاجئة وذلك بسبب الفيتو الأمريكي على مشروع القرار الذي تقدمت به مجموعة من بلدان عدم الانحياز والوارد في الوثيقة S/17633 بتاريخ ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ ، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، قد أساءتا مرة أخرى استخدام حق الفيتو ضد هذا المشروع الذي يفرض ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وطبقاً لمسؤوليات مجلس الأمن من صون السلم والأمن الدوليين ، جزاءات انتقائية الزامية ضد جنوب افريقيا . ومن هذه الجزاءات حظر توريد النفط والأسلحة وجميع الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا وناميبيا ، وانها جميع ضمانات ائتمانات التصدير على الصادرات الى جنوب افريقيا وناميبيا ، وحظر استيراد اليورانيوم من ناميبيا وجنوب افريقيا ، اضافة الى عقوبات انتقائية أخرى .

وهنا سقطت الأقنعة ، فقد فضلت هاتان الدولتان أي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، استمرار استعمار ناميبيا واحتلالها احتلالاً يخالف قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، محاولتين بذلك افلات جنوب افريقيا من مسؤوليتها في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للسلم بشأن ناميبيا . ونعتقد بأن هذا الفيتو الثنائي ، سيؤدي الى المزيد

من البطش العنصرى ضد شعبي جنوب افريقيا وناميبيا وسيخرج مسار السلام عن الطريق
المرسومة له وفق الشرعية الدولية .

ان الجمهورية العربية السورية لا تهيبها التهديدات التي تطلقها الأوساط
الامبريالية لمنع الدول من أن تكون محقة وصريحة ومبدئية في معالجتها للقضايا
الاستعمارية ، حيث أن تصفية الاستعمار هو واجب والتزام . ان الوقائع المطروحة أمامنا
تشجعنا على اتخاذ قرارات أكثر صلابة لتعزيز العمل الدولي ، وتقديم المزيد من الدعم
الى شعب ناميبيا المكافح ومنظمة تحريره سوابو ، والدول الافريقية المهددة . ولا يمكن
لنا الا أن نحمل الدول الغربية ، وفي عدادها الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل ،
مسؤولية استمرار تعطيل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة . ان السكوت عن الجريمة هو مشاركة
فيها ، وان اخفاء هوية الجاني هو مساهمة في تبرئته . واننا لن نألو جهدا في تقديم
كل دعم ممكن لمنظمة سوابو ولشعب ناميبيا لمساعدته على نيل استقلاله على ترابه الوطني
الموحد . واننا على اقتناع بأن كفاحنا ضد الصهيونية هو مساهمة في الكفاح ضد الفصل
العنصرى ، الوجه الآخر للاستعمار المدعوم من الامبريالية . وما الارهابيون الا أولئك
الذين يقاومون ويقمعون تطلعات الشعوب في الحرية والاستقلال والمساواة والعدالة .
واختتم كلمتي بتوجيه الشكر الى الجهود الدؤوبة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا
وهيئاته ، ونؤكد دعما للتوصيات التي أعدها المجلس والواردة في الوثيقة
A/AC.131/L.328 بكافة أقسامها .

السيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : في هذا
 العام الذي يوافق الذكرى الأربعين لتأسيس هذه المنظمة ، لاحظنا النجاحات الكبيرة
 التي حققتها الأمم المتحدة منذ انشائها . وأثناء الاحتفالات الأخيرة في الجمعية
 العامة ، أشاد الكثير من المتكلمين بالعمل الذي أنجزته الأمم المتحدة في مجال دعم
 حقوق الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير . ونشاط الأمم المتحدة هذا قد أثر بشكل
 مباشر وكبير على العالم من خلال زيادة عدد أعضاء المنظمة الذي بلغ الآن ثلاثة أضعاف
 عدد الأعضاء المؤسسين . وتشيكوسلوفاكيا ، بصفتها أحد الأعضاء المؤسسين للمنظمة ،
 تلاحظ بأسف أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تضم حتى الآن في عدادها دولة
 ناميبيا المستقلة . لقد عكفت منظمنا على النظر في مسألة ناميبيا منذ تأسيسها فـ
 ١٩٤٦ . وبعد مرور عشرين سنة على ذلك اتخذت الجمعية العامة القرار ٢١٦٥
 (د - ٢١) الذي ألغت فيه انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا واعتبرت وجود جنوب
 افريقيا فيها غير قانوني . واتخذت بعد ذلك قرارات عديدة دعت الى انهاء احتلال جنوب
 افريقيا لناميبيا . ولو تحققت تلك المطالب لكانت المشكلة الرئيسية في القارة الافريقية قد
 حسمت منذ زمن . كما ان قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يحدد الطريق السليم لبلوغ
 ذلك الهدف بالوسائل السلمية . مع ذلك لم يسترد شعب ناميبيا حتى الآن حريته .
 ففي الأراضي الناميبية يرباط مائة الف جندي من جنود جنوب افريقيا . وقد فرضت
 على ثلثي البلد تقريبا حالة الطوارئ منذ ثلاث عشرة سنة . ويواصل نظام بريتوريا قمع
 السكان المدنيين وقتل المناضلين من أجل الحرية وسجن الزعماء السياسيين للمنظمة
 الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، كما يتعرض الوطنيون المسجونون للتعذيب .
 تلك هي الطرق التي يستخدمها نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا لقمع حركة التحرر
 الوطني العامة للشعب النامبي .
 غير أنه لا التمركز الشديد لقوات جنوب افريقيا في ناميبيا ، ولا أعمال القمع
 أو الطغيان التي تمارسها قوات الاحتلال قادرة على تحطيم ارادة شعب ناميبيا في نيل

الاستقلال . ولن يستطيع العنصريون القضاء على الكفاح المسلح الذي تخوضه سوابو ،
الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . وقد صرح أنديمبا تويفو جا تويفو ، الأمين العام
لسوابو ، في الكلمة التي ألقاها في هذا المحفل قبل يومين ، بأن سوابو ستكف كفاحها
الى ان تحرر بلادها وشعبها ومواردها الطبيعية .

أى ذرائع يمكن أن يسوقها عنصر بريتوريا لادامة وجودهم في ناميبيا ؟ ان
الحقائق تثبت ان اقليم ناميبيا هام جدا للازدهار الاقتصادي في جنوب افريقيا . فنهب
موارد ناميبيا الطبيعية واستغلال سكانها يساهمان بدرجة كبيرة في دعم اقتصاد جنوب
افريقيا وفي تمويل الأعمال العدوانية لبريتوريا . وناميبيا بالنسبة لنظام الفصل العنصري
مصدر للمواد الخام المهمة مثل الرصاص والنحاس والزنك والتنجستن واليورانيوم . وتستغل
جنوب افريقيا الحديد الخام من المناجم الناميبية كما تحقق أرباحا طائلة من استخراج
الماس .

ويستغل نظام بريتوريا أراضي ناميبيا في التدريبات العسكرية الضخمة وتجريب
الأنواع الجديدة من الأسلحة . وبشن ، منطلقا من أراضي ناميبيا ، اعمالا عدوانية على
الدول الافريقية المستقلة المجاورة ، وبصورة خاصة على أنغولا . وقد اضطر مجلس الأمن
في هذه السنة للاجتماع مرتين للنظر في عدوان جنوب افريقيا على هذا البلد . وبالإضافة
الى ذلك تستخدم أراضي ناميبيا ملجأ لايوا عصابات الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال
الكامل لأنغولا (يونيتا) .

هذا هو سبب رفض جنوب افريقيا منح الشعب الناميبى استقلاله ، وهذا هو سبب
رفضها الامتثال لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي محاولة بائسة لتأخير النهاية
المحتومة لسيطرتها على ناميبيا ، تقم جنوب افريقيا مسألة الربط بين استقلال ناميبيا
ووجود القوات الكوبية في أنغولا ، وهي القوات المتواجدة في ذلك البلد بناء على طلب
الحكومة الأنغولية لمساعدتها في الدفاع عن أنغولا ضد الهجمات التي تشنها جنوب
افريقيا . وفي هذه السياسة تدخل غير مقبول في الشؤون الداخلية لدولة أنغولا ذات
السيادة .

وكانت آخر محاولات جنوب افريقيا العنصرية لحل مسألة ناميبيا اقامة حكومة صنيعة في ويندهوك . ولا غرابة ان سواهو ، الممثل الشرعي للشعب النامبي ، رفضت رفضاً قاطعاً خطة نظام بريتوريا هذه . ويعتبر وفد بلادي اقامة ما يسمى "الحكومة المؤقتة" محاولة يقصد بها تحقيق تسوية لمسألة ناميبيا خارج اطار قرارات منظمة الأمم المتحدة وفرض استقلال زائف على ناميبيا يكون صورة من صور الاستعمار الجديد ، واستبعاد سواهو من القيام بأى دور في مستقبل ناميبيا .

ان نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا لم يكن ليستطيع مواصلة احتلاله غير الشرعى لناميبيا والاستمرار في سياسته العدى وانية وتجاهله القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة والقرارات الأخرى ذات الصلة لولا الدعم الدبلوماسى والسياسى والاستراتيجى والعسكرى والاقتصادى العريض الذى يحصل عليه من الولايات المتحدة الامريكى وبعض الدول الغربية واسرائيل . فجنوب افريقيا بالنسبة للدول الامبريالية هي آخر معقل من معاقل الاستعمار فى الجنوب الافريقى ، وهي أيضا الشريك الأساسى لتلك الدول فى المجال العسكرى - السياسى . فعلى سبيل المثال جنوب افريقيا مصدر أساسى للمواد الاستراتيجية الخام الى الولايات المتحدة الامريكى . وتزاول أكثر من ٥٠٠ شركة أمريكىة احتكارية أعمالها فى أراضى جنوب افريقيا وناميبيا . وانتهاكا للقرار ٤١٨ (١٩٧٧) الذى يحظر توريد الأسلحة والتكنولوجيا العسكرى الى جنوب افريقيا ، زودت المؤسسات الأمريكية هذا البلد فى السنوات العشر العاضية بأسلحة ومواد عسكرى لا تقل قيمتها عن ٥٠٠ مليون دولار . وقد مت الشركات الأمريكية المساعدة لجنوب افريقيا فى مجال الصناعة العسكرى . وبالقرب من جوهانسبرغ أنشئ مصنع للطائرات العسكرى يعمل بترخيص أمريكى . والدعم الذى تحصل عليه جنوب افريقيا فى الميدان النووى يزداد خطورة باستمرار . وتسعى واشنطنون فى نفس الوقت الى اشراك جنوب افريقيا فى التعاون العسكرى مع منظمة حلف شمال الأطلسى ، ويشهد على ذلك وضع قاعدة سيمونزتاون تحت تصرف تلك الكتلة .

ومن الضروري الإشارة الى الاتصالات بين الدول الامبريالية ونظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا العنصرية في المجالات الأخرى مثل المجالات الثقافية والرياضية . ونطاق هذا التعاون موثق بوثائق منظمنا .

ان الولايات المتحدة وحلفاءها الأقربين يدنون الفصل العنصرى بالسلام ويدنون احتلال نظام جنوب افريقيا لناميبيا بالكلام . وهم مضطرون لذلك بسبب الموقف الحازم للمجتمع الدولى . ويتكلمون عن سياسة الارتباط البناء كما لو أنها ستؤدى الى الغاء الفصل العنصرى ومنح الاستقلال لناميبيا . ويهللون للاصلاحات المظهرية التي يقوم بها نظام الفصل العنصرى . ويصفون " البديل الجنوب افريقي " لحل مشكلة ناميبيا بأنه مسعى سلمى يضطلع به نظام بريتوريا ، محاولين بذلك خلق الانطباع بأن النظام أصبح مسالم الطابع ، وأن الفصل فى ذلك يعود بالدرجة الأولى الى ادارة الولايات المتحدة الحالية .

منذ بضعة أيام فقط كشف اثنان من حلفاء عنصريي جنوب افريقيا وهما الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، عن موقفهما الحقيقي . فقد منعا مجلس الامن، بممارستهما لحقهما في النقض ، من اعتماد قرار لم يكن سيتضمن اداة جديدة لنظام بريتوريا فحسب ، بل في الوقت نفسه عقوبات اقتصادية فعالة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . والادعاءات التي تزعم ان العقوبات الاقتصادية الالزامية ستلحق الضرر بشعبي جنوب افريقيا وناميبيا نفسيهما لا اساس لها مطلقا ، ان الضرر سيلحق بالذين يمنعون الشعب الناميبي من ممارسة حقه في تقرير المصير . ويوضح موقف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بجلاء ان الارياح التي تجنيانها من التعاون الاقتصادي مع جنوب افريقيا اكثر اهمية بالنسبة لهما من مصالح الشعبين العنصرين . اما حقوق الانسان والنضال من اجل الحرية والاستقلال التي يفرمون بالافاضة في الحديث عنها احيانا ، فقد التزما ازاءها الصمت في هذه الحالة .

ونحن لا نستطيع ان نوافق على هذه السياسة التي تتبعها بعض الدول الامبريالية تجاه نظام بريتوريا . ويتضح الموقف المبدئي الذي تتبناه جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وغيرها من الدول الاشتراكية من الاعلان الذي اعتمد في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية للدول الاطراف في معاهدة وارسو ، عقد في ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر من هذا العام في صوفيا ، فقد جاء فيه ما يلي :

" لدى بحث الحالة في الجنوب الافريقي ، أعرب المشتركون في الاجتماع عن تأييد النضال الباسل لشعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في سبيل حرية بلاده واستقلالها . وأكدوا على ضرورة منح الاستقلال لناميبيا فورا . وادانوا بصورة حاسمة سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا والقمع واسع النطاق المسلط على السكان الافريقيين الاصليين ، وطالبوا بضرورة وقف مساندة نظام بريتوريا العنصري، وبوضع حد لما تقوم به القوات الامبريالية من اعمال العدوان والتدخل بانواعه ، ضد انغولا وغيرها من دول الجنوب الافريقي " .

ان تشيكوسلوفاكيا تشيد وترحب باعمال واستنتاجات مجلس الامم المتحدة
لناميبيا التي توضح الطريقة السلمية لتحقيق الوقف الفوري وغير المشروط للاحتلال غير
المشروع لناميبيا ، ولإعمال حق الشعب النامبي في تقرير المصير والاستقلال على أساس
صون وحدة ناميبيا وسلامتها الاقليمية ، بما في ذلك خليج والفيس والجزر الواقعة مقابل
الساحل .

ونحن نؤيد تأييدا حازما وتاما النضال الشجاع للشعب النامبي بقيادة سوابو
ممثله الشرعي الحقيقي الوحيد . ونحن نرى أن مهمة وضع حد للجرائم التي ترتكب
ضد النامبيين وتحقيق الاستقلال الكامل لناميبيا مهمة تتسم باهمية قصوى ولا يمكن
ارجاؤها أكثر من ذلك .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يسعنا ان

نجتمع في الذكرى السنوية الأربعين للأمم المتحدة والذكرى السنوية الخامسة والعشرين
لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، للنظر في مسائل تتعلق بتصفية
الاستعمار كمشكلة ناميبيا ، الا ان نستخلص انه بالرغم من الخطوات العظيمة التي
اتخذتها الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار ، فان عملا كثيرا لا يزال من المتعين
انجازه ، وان المهمة الملقة على عاتقنا والمتمثلة في مساعدة الشعوب المستعمرة في
الحصول على حريتها واستقلالها مهمة شاقة وملحة في أن معا .

ومنذ ما يقرب من عقدين ، قررت الجمعية العامة في قرارها ٢١٤٥ (د - ٢٠) ،

انهاء انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا ؛ وأعلنت أن استمرار وجود جنوب افريقيا
في الاقليم غير شرعي ، ووضعت ناميبيا تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . وفي
العام التالي أسندت ادارة الاقليم ، بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د - ٢١) الى
مجلس الامم المتحدة لناميبيا الى أن يتحقق الاستقلال الكامل . ومنذ ذلك الحين
رفضت جنوب افريقيا الاعتراف بسلطة الامم المتحدة على ناميبيا وتجاهلت بازدراء
النداءات والمناشدات المتكررة التي وجهتها هذه المنظمة وحركة عدم الانحياز ومنظمة
الوحدة الافريقية ، بمنح الاستقلال الفوري للاقليم .

وعلاوة على ذلك ، فان جنوب افريقيا لم تكثف وحسب سياساتها القمعية داخل ناميبيا ، بل راحت تستخدم ايضا هذا الاقليم كنقطة انطلاق لشن عمليات عسكرية واعتداءات عديدة على الدول المجاورة لها ، لاسيما جمهورية انغولا الشعبية . وفي الوقت نفسه استمر نهب موارد ناميبيا بلا هوادة ، بالرغم من صدور المرسوم رقم ١ عن مجلس ناميبيا .

وقد تجلّى ازدراء نظام بريتوريا للمجتمع العالمي والقانون الدولي بمزيد من الوضوح في اعمالها الرامية الى زعزعة الاستقرار والتخريب والعدوان بهدف تحييد المعارضين لاحتلالها غير المشروع لناميبيا ولنظام الفصل العنصرى .

وقد أظهر المجتمع الدولي ، ادراكا منه لواجباته ، وحدة يندران تتحقق بشأن مشكلة دولية كبرى ، واعتمد برنامج عمل يوفر الحل الوحيد المقبول لشكلية ناميبيا . وتقع مسؤولية عدم تنفيذه على عاتق نظام جنوب افريقيا وحده . ويسرنا اتخاذ مجلس الامن لقراره الصادر في ٢٦ تموز/يوليه من هذا العام باعتباره خطوة في الاتجاه الصحيح .

كما يسرنا أن شعب ناميبيا أصبح اكثر اصرارا عن اى وقت مضى على مواصلة نضاله في سبيل الحرية والكرامة الانسانية . وعلاوة على ذلك ، أصبح المجتمع الدولي اكثر وعيا بعدالة قضية الشعب النامبي واصبح مهتما على نحو متزايد باجبار جنوب افريقيا على الانسحاب من ناميبيا . ويوضح الدعم المعنوى والمادى الذى يقدمه المجتمع الدولي للشعب النامبي ، وخاصة لدول المواجهة وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا ، حيوية اصرار المجتمع العالمي وقضائه . فليس بمقدور الانسان ان يعيش في عزلة . وما يحدث في ناميبيا يؤثر علينا جميعا . وان انكار بعض الحقوق على شعب ناميبيا يعد انكارا لها فيما يتعلق بشعوبنا جميعا ، لان الحرية واحدة وعالمية ولا تتجزأ .

ان استمرار احتلال ناميبيا في معارضة القرارات الرسمية للجمعية العامة ومجلس الأمن فيه تحد للبشرية جمعاء . وان استمرار اخضاع شعب ناميبيا للاستعمار

والعنصرية المؤسسية يعد ظلما فادحا وانكارا متعجرفا للقيم الانسانية الغالية . غير أن العجرفة التي تتجلى في ذلك الموقف يجب أن تعزى جزئيا الى فشلنا كأعضاء في هيئة عالمية تتمثل مسؤوليتها الأولى في صون السلم والأمن الدوليين . هل بذلنا قصارى جهودنا لنصرة شعب ناميبيا ؟ أم سمحنا بدلا من ذلك لقوى العدوان ان تسود على مبادئ الحرية والسلم والعدالة بسبب عجز منظماتنا عن تنفيذ قراراتها الرسمية ، هذا التنفيذ الذى يعد مهمة بالغة الأهمية لنجاح منظماتنا ؟

ويتعين على مجلس الامن ، بغية الحفاظ على هيئة الامم المتحدة ومكانتها وجدواها ، ودرء التهديد الذى يفرضه على السلم والأمن الدوليين استخدام جنوب افريقيا للاقليم كمنطلق للعدوان ، أن يعتمد الى الفرض الفورى لعقوبات الزاميلة وشاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . ان العقوبات وسيلة مناسبة ، ويمكن اذا ما طبقتها الجميع ان تكون فعالة حقا . ان فرض العقوبات شيء لازم بصفة خاصة كاسهام في التسوية السلمية لهذه المشكلة الخطيرة وفي انهاء سياسة الفصل العنصرى .

ان قضية الربط التي اثارها نظام جنوب افريقيا مسالة دخيلة على روح ونص قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . فالقضية المطروحة امامنا هي حالة واضحة من حالات انتهاء الاستعمار ، كما ذكر الرئيس كيريانو ، وانه لا ينبغي ربطها باى حال باى مسائل دخيلة اخرى في المنطقة .

وجنوب افريقيا هي المسؤولة الوحيدة عن حالة الجمود التي نشاهدها في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يشكل الاساس الوحيد المقبول دوليا لعملية الانتقال السلمي نحو استقلال ناميبيا . وينبغي ان يسمح لشعب ناميبيا بتحقيق طموحاته المشروعة واعمال حقوقه غير القابلة للتصرف . ولا بد من تحريره باسرع ما يمكن من الاستعمار والقهر والعنصرية ، ومازال باستطاعة المجتمع العالمي ، بما في ذلك مجموعة الاتصال الغربية ، ان يضطلع بدور اكثر أهمية في هذا الصدد .

ونحن نؤيد تأييدا كاملا الكفاح التحرري لشعب ناميبيا في سبيل تقرير المصير في بلد موحد ، يضم خليج والفيش وجزر بتغوين والجزر المجاورة الأخرى ، وذلك وفقا لقرارات الأمم المتحدة وبيانات حركة عدم الانحياز ، ونحن نعرب مرة أخرى عن ايماننا المستمر في مجلس الأمن فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان قبرص اذ تشغر بالفخر بعضويتها في مجلس الامن المتحدة لناميبيا ، لتدرك بنفس القدر الالتزامات والمسؤوليات الجسام المترتبة على تقلدتها شرف هذه العضوية . لهذا السبب ، وبالرغم من صغر حجم بلدي وموارده المحدودة ، ورغم احتلال بلدنا ذاته ، واجتثاث شعبنا من دياره ، نواصل بذل قصارى جهدنا ، بما في ذلك اسهاماتنا في مختلف صناديق الأمم المتحدة لناميبيا ، من أجل تمكين شعب ناميبيا الباسل من تحقيق تطلعاته المشروعة . وفي هذا الصدد ، فاننا نعتقد اعتقادا قويا بان المساعدات المادية والعالية وغيرها هي المطلوبة بشدة ولها الاولوية في هذه الحالة ، أكثر من تكرار عبارات الغضب أو اداة الفصل العنصرى .

ونحن نؤيد بقوة وثيقة فيينا الختامية وعلان رواندا الختامي اللذين اصدرتهما بلدان عدم الانحياز بشأن مسالة ناميبيا ، وندين اقامة حكومة مزعومة في ناميبيا انتهاكا

لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) A/40/PV.84

ونحن نؤكد من جديد دعمنا الكامل لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الادارية القانونية للاقليم حتى نيل استقلاله ، ونعرب مرة أخرى عن تأييدنا لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن ناميبيا في عام ١٩٨٦ ومؤتمر استشاري دولي معني بناميبيا في موعد لا يتجاوز شهر ايار/مايو ١٩٨٦ .

السيد النجار (الامارات العربية المتحدة) : ونحن نودع هذا العام ،

١٩٨٥ ، يكون قد انقضى القرن الاول على مؤتمر برلين الذي تم فيه التقسيم الاستعماري للقارة الافريقية وبدء السيطرة الاستعمارية على ناميبيا . وفي اوج احتفالاتنا بالذكرى الاربعين لتأسيس الأمم المتحدة ، استمعنا الى كلمات ما يزيد عن سبعين رئيس دولة او حكومة والكل يددين الاستعمار ، ويرفض أساليبه الحديثة والقديمة . استمعنا جميعا الى كل الذين ساهموا في مناسبة الاحتفال بقيام منظمنا هذه وهم يعدون السلبات والايجابيات لهذه المنظمة الدولية ، وكلهم يجمعون على انحسار المد الاستعماري عن كثير من بقاع الأرض كاحد منجزات الأمم المتحدة . الا ان مسألة ناميبيا بقيت على جدول اعمال الجمعية العامة منذ الدورة الأولى التي عقدت عام ١٩٤٦ ، وعلى الرغم من صدور قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٦ ، الذي ينص على انتهاء انتداب حكومة جنوب افريقيا العنصرية على اقليم ناميبيا وعدم شرعية استمرار احتلال حكومة بريتوريا العنصرية لذلك الاقليم ووضع كل الاراضي الناميبية تحت المسؤولية المباشرة للامم المتحدة .

ونحن تتدارس الوضع في ناميبيا . فان الامر يقتضي منا امعان النظر في هذه المسألة بانها مسألة استعمار وينبغي تحليلها وحسمها على ذلك الأساس ، اذ ان اخراجها من ذلك الاطار والخروج بها الى اطار علاقات الشرق والغرب انما يشوه طبيعتها الحقيقية ، ويزيد من الصعوبات التي تعرقل اقامة السلم والأمن في منطقة الجنوب الافريقي . ان المحاولات اليافسة التي تبذلها حكومة العنصرين في جنوب افريقيا من أجل ايجاد تسوية داخلية ، واصلاحات شكلية وتزوير دستوري كلها لا تكفي للتغلب على تلك الماساة ، وان الحل الأمثل يكمن في الاستجابة لمطالب شعب

ناميبيا التي عبرت عنها منظمة سوابو الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا في كل المناسبات والمؤتمرات وتنفيذ خطة الأمم المتحدة لتحرير ناميبيا كما جاءت في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ المؤرخ في ٢٩ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، وقد اعتبر ذلك القرار كأساس وحيد لوضع حد للنظام غير الشرعي في ناميبيا بالطرق السلمية . ولقد أعرب شعب ناميبيا عن طريق ممثله الشرعي الوحيد منظمة سوابو عن تأييده الكامل لذلك القرار وغيره من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة .

ان العقبات الحقيقية التي تعتور طريق تنفيذ قرار مجلس الأمن المشار اليه آنفا تكمن في انعدام الارادة السياسية لبعض الدول الكبرى ، ليس ذلك فحسب ، بل الاستخدام التعسفي لحق النقض في مجلس الأمن لصالح حكومة بريتوريا العنصرية . ان مؤتمر " يالطا " الذي عقد في شباط /فبراير ١٩٤٥ ، قد أكد على ضرورة عدم استعمال الدول دائمة العضوية حق النقض فيما يتعلق بحل المنازعات . وبالرغم من ذلك نجد الامعان المطلق من قبل بعض الدول الكبرى في استخدام حق النقض كلما طرحت مسالتي ناميبيا وفلسطين على مجلس الأمن . ان اخفاق الأمم المتحدة في تنفيذ مقرراتها ليس مشكلة تتعلق بهيكلها انما يعود قبل كل شيء الى عدم وجود الارادة السياسية من قبل بعض الدول الصناعية لحمل جنوب افريقيا على الامثال لمطالب المجتمع الدول المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن المتعددة وخاصة القرار ٤٣٥ المؤرخ في ٢٩ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، وكذلك قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي أعلنت عن رفضها المطلق للجهود المكثفة التي تقوم بها حكومة العنصريين في الجنوب الافريقي من أجل ايجاد عقبات تحول دون استقلال ناميبيا ، ان اهم تلك العقبات هي عملية الربط او الموازنة بين استقلال ناميبيا ، وانسحاب القوات الكويبة من جمهورية انغولا . ان عملية الربط هذه تعني التدخل في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة عضو في الامم المتحدة وهذا التدخل في الشؤون الداخلية للدول امر مرفوض طبقا للميثاق .

ان التاييد الذى تحظى به الحكومة الاستعمارية العنصرية في جنوب افريقيا من قبل الدول الصناعية يكمن في المصالح الاستراتيجية لبعض الدول الغربية والشركات عبر الوطنية التابعة لها ، ويكفي ان اشير الى الوثيقة A/AC.131/180 الفقرات من ٩٠ الى ١٠٧ ليتضح بكل جلاء مواقف تلك الدول تجاه حكومة البوير . ان الدعم السياسي والعسكري الذى تحظى به حكومة جنوب افريقيا العنصرية من قبل حكومات بعض الدول التي تدعي لنفسها بانها المدافع عن حقوق الانسان وحرية واستقلاله ، هو الذى يجعل حكومة العنصريين ، ترفض كل قرارات المجتمع الدولي ، ان الفقرة ١٠٨ من الوثيقة المشار اليها آنفا تشير الى الضغوط التي مورست على صندوق النقد الدولي من اجل اعطاء قرض قيمته ١١١ مليون دولار الى حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، وذلك على الرغم من معارضة خمسة من مديري الصندوق التنفيذيين .

ان التواجد الاستعماري الكثيف في اقليم ناميبيا يتضح بجلاء عند ما ينظر الفرد العادى الى عدد الشركات الاستعمارية التي بلغ عددها ٣٣٥ شركة غربية ، تقوم بعمليات نهب منظم لثروات ذلك الاقليم الذى حباه الله بثروة طبيعية تشتمل على ، اليورانيوم ، واحجار الماس ، والنحاس ، وغيرها من المعادن . وعلى الرغم من استغلال هذه الموارد التي ادت الى معدلات مرتفعة من الفوائد وتدفق الثروة الى المصالح الاقتصادية الاجنبية في شكل ارباح وعوائد اسهم ، ومدفوعات الفوائد وعمليات نقل رؤوس الأموال وتحويلها ، فانه لم يعد باية فائدة على الشعب النامبي . وتشير التقارير الى ان دخل الفرد من السكان البيض يصل الى ٣٠٠٠ رند ، بينما يصل دخل الفرد من السكان النامبيين اصحاب الحق في الثروة والارض الى ١٢٥ رندا ، اى ان نسبة الدخل تساوى ٢٤ الى ١ . ويكفي ان توجه عنايتكم الى الوثيقة A/AC.131/115 المؤرخة في ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٨٤ ، الفقرات من ٥١ الى ٦٠ كي تطلعوا على الأرقام الموثقة التي تشير الى عمليات النهب التي تقوم بها الشركات الاستعمارية التابعة لبعض الدول الغربية لثروات ذلك الاقليم من مادة اليورانيوم المستخدمة في صناعة أسلحة التدمير الشامل .

منذ انشاء اسرائيل الكيان الصهيوني في عام ١٩٤٨ في فلسطين المحتلة والعلاقات بين النظامين العنصريين ، نظام بريتوريا والنظام الصهيوني ، في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية في اطراد مستمر . وقد بلغ أقصى مداه خلال السنوات العشر الاخيرة ، حيث وصل مرحلة قيام تحالف فعلي يهدد السلم والأمن ليس في منطقة الجنوب الافريقي والشرق الاوسط فحسب بل السلم والأمن الدوليين .

يقول السيد روبرت موفابي رئيس وزراء زمبابوي :

" ان هذه الجريمة الشريفة (الفصل العنصري) ليست قاصرة بالطبع على القارة الافريقية . ففي الواقع ، ان مبدأ الصهيونية يماثل في خطورتها وعنصريته مفهوم الفصل العنصري وما من شيء يبرهن على الصلة بين الصهيونية والفصل العنصري ويثبتها بجلاء مثل مستوى التعاون السياسي والعسكري والاقتصادي الذي لاشك فيه والمستمر دوما في التزايد بين البوير والصهاينة وهو في الحقيقة تحالف غير مقدس بالمرّة " .

هذه حقيقة العنصريين الصهاينة والبوير اولا ، تعاون من اجل تهر الشعب الناميبي والفلسطيني . وثانيا ، تعاون من اجل نهب الثروة الطبيعية للشعوب . وثالثا ، تعاون من اجل العدوان المتواصل على الدول المجاورة .

واخيرا ، باسم دولة الامارات العربية المتحدة ، نخيي نضال شعب ناميبيا بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة سوابو ونؤيد كل الجهود التي تبذلها سوابو من اجل استقلال ناميبيا والحفاظ على ثروات ذلك الاقليم . وندين كل المحاولات التي تبذلها حكومة العنصريين من اجل اطالة بقائها في اقليم ناميبيا . ونؤكد من جديد تاييدنا المطلق لحقوق الشعب الناميبي وسلامة اراضيه ووحدتها بما في ذلك خليج والفيس وجزر بنغوين والجزر المجاورة الواقعة في مواجهة الساحل الناميبي .

اننا ندين بشدة عمليات القمع والاضطهاد وفرض الاحكام العسكرية ضد المواطنين السود ، ونطالب جميع الدول المحبة للسلم والحرية ان تبذل كل الجهود من اجل اргام حكومة جنوب افريقيا على اطلاق سراح المعتقلين السياسيين في منطقة الجنوب الافريقي .

كما ان دولة الامارات العربية المتحدة تندد بحزم بجميع الجهود الرامية الى حل مسألة ناميبيا خارج اطار الامم المتحدة ، وقد عبرنا عن رفضنا المطلق لقرار حكومة بريتوريا العنصرية في اقامة حكومة صورية في ناميبيا ، ونؤكد من جديد الدعوة الى فرض عقوبات الزامية شاملة على حكومة جنوب افريقيا العنصرية طبقا للفصل السابع من الميثاق . كما نؤيد النداء الذي وجهته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين الى المجتمع الدولي لتقديم الدعم والمساعدة لدول خطا المواجهة من اجل تمكينها من الدفاع عن سيادتها وسلامة اراضيها ومواطنيها في وجه أعمال العدوان التي تقوم بها حكومة بريتوريا العنصرية .

السيد مؤمن (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في هذه الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، وفي الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد القرار ١٥١٤ (د-١٥) في عام ١٩٦٠ ، المتضمن الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، لا يمكن أن نقبل أن ترتطم ارادة المجتمع الدولي لايجاد عالم حر لكل الشعوب بتعننت دولة واحدة . ان احتلال ناميبيا غير المشروع من جانب النظام العنصرى لجنوب افريقيا يشكل تحديا لمنظمتنا وللضمير الانساني ، وهذا التحدي يثير التشكك في مثل السلم والعدالة التي أصبحت الأفكار الأساسية في كل بياناتنا .

ويشكل استمرار هذه المشكلة تهديدا خطيرا للمنطقة الفرعية وللأمن والاستقرار الدوليين . والواقع أن استخدام جنوب افريقيا لأقليم ناميبيا كقاعدة لشن أعمالها لزعة الاستقرار والعدوان ضد الدول في هذه المنطقة الفرعية أمر يشكل أهانة لمنظمتنا ويسبب خسائر فادحة في الأرواح ودمارا اقتصاديا كبيرا . وما زال الهجوم الأخير الذي شنته جنوب افريقيا على اراضي انغولا المستقلة حيا في اذهاننا .

ان الاحتلال غير المشروع لناميبيا له آثار سلبية متعددة ، كما أن الشعب الناميبى هو بدون شك أكثر الشعوب تضررا نتيجة للابعد الجبرى لأبناء ناميبيا والنهب السافر للثروات الاقتصادية في ذلك البلد .

وان رفض نظام الأقلية لجنوب افريقيا تطبيق خطة الأمم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا لهو تعبير عن ازدراء هذا النظام للمجتمع الدولي ، وقد لجأت جنوب افريقيا دائما الى مناورات وحيل تسويقية من أجل ادامة احتلالها غير المشروع لناميبيا واستغلالها الوحشي للشعب الناميبى .

ان بلدى ، الجمهورية الاتحادية الاسلامية لجزر القمر ، يدين ممارسات جنوب افريقيا هذه ، اذ أن غرضها الرئيسى هو الحيلولة دون تمتع الشعب الناميبى بحقه غير القابل للتصرف في الاستقلال .

ولا ينبغي على الاطلاق ربط استقلال ناميبيا بعوامل دخيلة . ولذا فاننا ما زلنا نؤمن بأن ربط استقلال ناميبيا بمسألة سحب القوات الكوبية من انغولا هو ذريعة سخيفة

تدل على سوء نية حكومة بريتوريا العنصرية . إذ ان استقلال ناميبيا مسألة لا علاقة لها البتة بمسألة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا .
فانغولا دواة ذات سيادة ومستقلة ، وهي في غير حاجة الى دروس من أى أحد وهي تتمتع بكل المؤهلات المعنوية والقانونية اللازمة لبرام اتفاقات للدفاع عن نفسها أيا كانت الدولة التي تبرم معها هذه الاتفاقات .
ولقد تعلمنا من عبر التاريخ أن ارادة الشعب ويقظته هي العنصر الحاسم في الوثبة التي حققها الشعوب والتي لا رجعة فيها ، من أجل تقرير مستقبلها بنفسها .
ومنذ ٣٨ عاما ، يشن شعب ناميبيا تحت القيادة الشجاعة لممثله الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، نضالا باسلا لتحرير اراضيه من الاحتلال العسكري لجنوب افريقيا . وقد س هذا النضال الوتر الصحيح في ضمير الرأي العام العالمي ، المعبأ الآن وراء شعب ناميبيا البطل .
وتلجأ جنوب افريقيا الى شتى الأساليب لمعارضة ارادتنا المشتركة لتسوية هذا النزاع بالوسائل السلمية ، وتمثل اقامة حكومة عميلة في ناميبيا آخر محاولة من جانب حكومة جنوب افريقيا لصرف الرأي العام الدولي عن أهدافها العسكرية والاقتصادية في ناميبيا ويد بين المجتمع الدولي ويرفض ما يسمى بالحكومة المؤقتة ، كما أنه يرفض كل المؤسسات التي نصبها سلطات بريتوريا .
وفي هذه النقطة من بياني ، أود باسم وفد بلدي ، أن اؤكد من جديد تضامن جزر القمر ، شعبا وحكومة ، مع النضال العادل للشعب النامبيي ، ومع ممثله الوحيد سوابو . ونحن ما زلنا على قناعة بأن الحل النهائي لهذه المشكلة الأليمة يكمن في التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد حان الآوان لأن تنصت جنوب افريقيا الى صوت العقل ، وأن تتعاون مع الأمم المتحدة من أجل التوصل الى تسوية عادلة ودائمة لهذه المشكلة . ويتعين على الدول الصديقة لجنوب افريقيا أن تمارس الضغط عليها حتى تغير موقفها المتصلب والذي لا يمكن أن يستمر .

ان نظام الفصل العنصرى يعانى سكرات الموت في جنوب افريقيا نفسها ولم يعد هناك أى مبرر لعدم دفنه في ناميبيا .
وختاما ، يحدوني الأمل الوطيد في أن نتمكن من التحدث في هذه الفترة من العام المقبل ليس عن ناميبيا المحتلة المسلحة مواردنا بل عن ناميبيا المستقلة والعضو في منظمتنا .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : أنتهت المائة عام الأولى ، ونحن في بداية المائة عام الثانية منذ رزح شعب ناميبيا تحت الحكم الاجنبي وبدأ مقاومة الاستعمار ومناهضة ظلم الانسان لأخيه الانسان .
وانقضت تسع عشرة سنة كاملة منذ اتخذت مقاومة الاستعمار شكل ثورة مسلحة يخوضها الشعب بجميع فئاته ، برجاله ونسائه ، شبانه وشيوخه ، بقيادة منظمة شعب جنوب غربي افريقيا ، سوابو .

ان مراجعة موضوعية ، ونظرة مستقبلية سليمة ، لقضية ناميبيا ، واستعراض مراحلها في ارضها ، وعلى الساحة الدولية ، في الأمم المتحدة بجميع أجهزتها بصورة خاصة تظهر لنا الجهل المطبق الذى يمكن أن تتمتع به دولة صناعية متقدمة في فنون العصر كنظام جنوب افريقيا ، ودول أكثر نموا في علوم العصر ، ما زالت تدعمها وتمعدها بأسباب القوة وتخلق لذلك مختلف التبريرات . (*)

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الاشطل (اليمن الديمقراطية) .

انه ظلم بشع يرتكبه انسان أبيض بحق انسان لأنه ليس أبيض، فهذه الحقيقة التي تمشي على الأرض اليوم في جنوب افريقيا ، وفي ناميبيا ، لا يستطيع أن ينكرها مدع . ان فرض أنظمة التفرقة العنصرية الرهيبة في جنوب افريقيا وناميبيا ، يفقد نظام حكم جنوب افريقيا حقه في الاستمرار كنظام اجتماعي سياسي ، ذي شرعية دولية . ان ضرورة توفر هذه المقومات الآن هي من سلطات نظام دولي عالمي يقوم على مبادئ اخلاقية وقانونية ، وسياسية واقتصادية ، هي اليوم جزء من ترتيب توازن عالمي عادل تظله الأمم المتحدة بمبادئها وبميثاقها .

لنراجع ، تقارير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، لنرى من هي الدول التي تتعامل مع جنوب افريقيا بتوسع ، فنرى أنها من أغنى دول العالم ومن أكثرها ارتفاعا في متوسط دخل الفرد ، ومن أقلها حاجة لزيادة بعض الدريهمات في متوسط مدخول الفرد فيها . وان الدول التي تقاطع جنوب افريقيا اقتصاديا وتدفع الثمن ، تشمل أفقر دول العالم وأكثرها حاجة لكل درهم في مدخول الفرد فيها . أليست المشكلة من ناحيتها العالمية مشكلة اخلاق أولا ، وبالتالي مشكلة اقتصاد ومشكلة سياسية ومشكلة عسكرية ، ومصالح استراتيجية . هذا هو لب المشكلة خارجيا ، أما القاعدة الداخلية في جنوب افريقيا فهي سياسات حكومة عنصرية وبهاج مجتمع مريض وممارسات نظام حكم عنصري أبيض ضد السكان الملونين ، على أرض جنوب افريقيا وناميبيا ، وهذه في لبها أزمة اخلاقية رهيبة ايضا ، تمثل بشاعة ما يمكن أن يحمله عنصر الشرف في بعض البشر من أفكار ، وما يطبقه ترجمة لها من اجراءات تمس علاقات البشر مع بعضهم .

انتهى عهد الاستعمار الى غير رجعة ، ومن مسؤولية الأمم المتحدة ان تحارب فلوله اينما كانت ، وحيثما وجدت ، وبأى نموذج ظهرت ، بجميع الوسائل المتوفرة لديها وسواء كانت هذه الفلول دولا أو عصابات باسم دول . ان حكم الغابات والتفنن بوسائل الارهاب ، وسرقة حقوق الشعوب وثرواتها ، جريمة في حق الانسانية يجب أن يدفع ثمنها مرتكبوها .

أعلنت الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ انها انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وأزالت بهذا أية ستارة شرعية لنظام غير شرعي لا اخلاقي فرض نفسه هناك . واقامت عام ١٩٦٧ مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، لتتولى بواسطته مسؤولية ادارة مصالح البلاد الى حين تمتعها بالاستقلال ، ولتتولى المجلس الدفاع عن حقوق الشعب الناميبسي ومصالحه حتى يمارس استقلاله .

ولا بد لي هنا من تسجيل كلمة شكر وتقدير للأمين العام للأمم المتحدة ، وأعضاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ولمفوض شؤون ناميبيا ، للجهود التي لا تكل التي يبذلونها في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة .

وقد اتخذت الأمم المتحدة من القرارات الواقعية التي نعرفها جميعا ، ما يكفي لمعالجة نواحي المشكلة ، ووضع الحلول الناجزة لها ، وهي قرارات لا بد من تطبيقها لنصل بالمشكلة الى حدود السلامة .

وبشارك في تحمل الفشل الى الآن التشجيع المباشر وغير المباشر ، الذي يلقاه نظام جنوب افريقيا من الأعضاء الذين يتصورون بأن التعامل مع نظام لا أخلاقي قد يهديه سوا السبيل ، رغم كل امتحانات الفشل التي سجلها على كل المستويات ، وفي كل المجالات التي أراد تبرير تصرفاته بها .

لكن الفشل الأكبر هو في صلب نظام بريتوريا نفسه ، وهو كل المشكلة ، ان العنصرية نظرية شريرة ، فاسدة أصلا ، تودي بصاحبها في آخر المطاف . انها نظرية قد تلبسها على مدى الأجيال شعب مريض في جنوب افريقيا ، فأعمته شهوات الاستغلال عن كل القيم وحقائق أمور الحياة ، ناسيا أن قهر الانسان عملية قصيرة المدى ، وأن اليأس يقود الى أسوأ النتائج ، وانه لا يمكن هزيمة انسان يقرر الموت دفاعا عن نفسه وكرامته مهما كانت القوة التي أمامه متفوقة .

ناميبيا البلد الشاسع الواسع الغني بالثروات المعدنية ، والامكانيات الاقتصادية ، وثروات البحر المحيط ، هذا البلد تقوم باستغلال جميع ثرواته ، المصالح

الاقتصادية الاجنبية العاملة في ظل ادارة جنوب افريقيا العنصرية . تسرق خيراته الى خارج الحدود ، كل يوم في سباق مع الزمن ، وتستأثر أربع شركات للتعددين مملوكة لجنوب افريقيا وشركات اجنبية أخرى ، قرابة ٩٥ في المائة من انتاج وتصدير المعادن ، وتملك فيها قرابة ٨٠ في المائة من اصول المعادن الموجودة في البلاد ، علما بأن المعادن تشكل نصف الناتج المحلي الاجمالي ، وتشكل ٩٠ في المائة من السلع المصدرة .

هذا البلد الغني بثرواته الزراعية والمعدنية يشغل ٩٥ في المائة من سكانه السود في الزراعة وينتجون ٢٥ في المائة فقط من اجمالي الناتج المحلي الزراعي بينما يعمل ٥ في المائة من السكان البيض في الزراعة وينتجون ٩٧ في المائة من الانتاج الزراعي والحيواني في البلاد . وتستغل هذه الثروات بأساليب تستهدف الحصول على مردود سريع من الأرباح مبني على استنزاف موارد ناميبيا الطبيعية بأرخص الطرق وأقصرها .

وليس نظام التعليم العنصري الذي يكرس سيادة البيض ، والخدمات الصحية المتدنية المحدودة ، والتشريعات القمعية والاعتقالات التعسفية والأرهاب البوليسي الا عوامل تكمل الصورة القبيحة لوجود جنوب افريقيا ، حكومة ونظاما وقوانين ، وممارسات وشركات ، في بلاد ناميبيا ، طى حساب شعب ناميبيا .

ان مشكلة ناميبيا مشكلة عالمية . لا اقليمية ، انها مشكلة بدأت في مجتمع جنوب افريقيا أولا وتوسعت ابعادها اللااخلاقية والسياسية والاقتصادية والأمنية ، ولا يمكن أن تظل اقليمية . انها مشكلة النظام الفاسد أولا ، الذي يقوم على معاملة مواطن على انه أقل انسانية من مواطن آخر لأى اعتبار من الاعتبارات . نظام يجرد هذا المواطن من حقوقه الأساسية ويحوله الى سجين في بيته وأسير في وطنه ، وعبد تحت سماه بلاده وهوائها ومن هذه النظرية المريضة تنطلق الشرطة ، وأجهزة الاستيطان والاستعمار وشركات الاستغلال ، وتجد من يتعاون معها ، ويبرر جرائمها ، أو يتساهل معها من الداخل أو الخارج ، من أجل مباح تجارية على حساب كرامة الانسان .

ولا يسعني ، وأنا العربي السعودي المسلم حين استعرض هذه المقارنة المؤلمة للنظام العنصرى في جنوب افريقيا وناميبيا ، الا أن أذكر النظام العنصرى البشع الآخر الصهيونية في فلسطين . الصهيونية التي تحرم العربي الفلسطيني من حقه في وطنه وتحت شمس بلاده وهوائها ، لأنه عربي ، وتعطي حق الهجرة اليها لأى انسان يهودى . الصهيونية التي تحرم المواطن العربي من أرضه وتنزعها منه بمختلف الدعاوى لأنه عربي لتقيم عليها مستوطنة لمهاجر من الخارج لأنه صهيوني . الصهيونية التي تحرم على العربي ممارسة مجالات حيوية من أعمال الاقتصاد والصناعة في بلده وبلد أبائه ، وتنقلها الى الأيدى الصهيونية الواردة من الخارج لمجرد أن هذا عربي وأن ذاك صهيوني . الصهيونية التي تطبق على العرب أبشع أنواع أنظمة القمع والأرهاب والسجون والتعذيب والاخراج من البلاد ، بينما يتمتع الأرهابين الصهيونيين بحماية الشرطة وحصانتهما بل ويتمتع زعماء العصابات بحماية الحصانة البرلمانية في بعض الحالات ، لأنهم يهود . الصهيونية التي تحارب المسلم أو المسيحي في ممارسة حقوقه الدينية لأنه مسلم أو مسيحي عربي بينما تحمي الصهيوني وهو يقوم بالاعتداء على أماكن العبادة المسلمة والمسيحية هذه العنصرية البشعة التي تمارس في فلسطين وضد سكانها العرب ، هي الصنوالحي لعنصرية جنوب افريقيا ، وهي عنصر الأخوة بين نظامين يسيران ضد تيار التاريخ

وليس غريبا مع هذه المقارنة الواضحة، أن نرى مدى التعاون الاجتماعي والعلمي والسياسي، والاقتصادي والعسكري والتجاري القائم بين اسرائيل ونظام جنوب افريقيا وأن نشاهد ما توليه العناصر الصهيونية وتنظيماتها في الخارج ومؤيدوها في البرلمانات ومجالس الشيوخ والنواب في العالم، من دعم للنظام العنصري في جنوب افريقيا للحيلولة دون تطبيق أنظمة المقاطعة عليه، ولتبرير جرائمه .

وقد أطلعنا منشورات معهد استكهولم الدولي لدراسة شؤون السلم، ونشرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، عن مدى الدور الذي تلعبه اسرائيل، في توريد السلاح الى جنوب افريقيا بل وأشار مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في تقريره السنة الفاتحة، الى ما ذكرته صحيفة "نيويورك تايمز"، في ٨ ايار/مايو ١٩٨٢ من أن المسؤولين الصهيونيين قد ذكروا أن جنوب افريقيا هي أكبر مستورد للأسلحة الاسرائيلية . ورغم ادانة الجمعية العامة، بقرارها ٣٨ / ٣٩ التعاون المتزايد بين اسرائيل وبريتوريا، ومطالبتها بوقفه، خصوصا في الميدانين العسكري والنووي، فإن التعاون العلني والخفي من القنبلة النووية الى أسلحة البوليس السري وأجهزة الشرطة والسجون، ما زال على أوسع نطاق .

ان محاولة جنوب افريقيا كسر شوكة الشعب الناميبي، وكسر شوكة الشعب الأسود في جنوب افريقيا، لأن افرادهما ليسوا من السكان البيض، وقيامها بالاعتداء على الدول المجاورة، لارهابها واخضاعها لسلطاتها ورغباتها، يمثلان صورة معروفة للأنظمة العنصرية، ومثلا مرفوضا في المجموعة الدولية، تمارسه جنوب افريقيا تجاه المواطنين السود والدول المحيطة بها، وتمارسه اسرائيل ضد المواطنين العرب، وضد الدول العربية القريبة منها والبعيدة . أمثلة سيئة لأنظمة مرفوضة . رفضتها هذه المنظومة العالمية وأدانت أساليبها في الحكم، وأدانت قوانينها، وأنظمتها، وأدانت حكامها، وما تقوم به قياداتها، وأدانت أساليب تجارتها، وصناعتها، وحماتهم مسؤولية تاريخية عما يرتكبون . لقد أدان العالم هذه الأنظمة ووقفنا مع العالم ندينها ونشجبها، ونعمل على انهاء ممارستها اللانسانية . اقد ادان مؤتمر القمة الاسلامي الذي عقد في

الدار البيضاء، في كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٤، ما جرى في جنوب افريقيا، وأعلن تأييده لكفاح الشعب الناميبي ضد الاستعمار. وليس هنالك مجلس عالمي لم يكرر هذه الادانة، وليست هناك ندوة دولية ذات مكانة لم تشجب هذه الأنظمة. وفي هذا الموقف من على هذا المنبر، هذا العام أيضا، نحن نؤكد ادانة هذه الأنظمة والممارسات ونؤيد شعب ناميبيا ومنظمة سوابو، وحقوق شعب جنوب افريقيا ونهيب بالمنظومة الدولية، أن تؤكد موقفها وتدعم جهودها حتى يتحرر شعب ناميبيا من ظالميه، ويتحرر شعب جنوب افريقيا من أسرته، ويحصل كل منهما على حقوقه، وحتى تحصل في نفس الوقت كل الشعوب التي تتعرض لهذا النوع من الظلم والعدوان على حقوقها كاملة، انها حقائق الحياة، لو أدركوها، انها سنة التاريخ، لو عايشوها.

السيد محبوباني (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :
 بما أن هذه هي المرة الاولى التي أتكلم فيها من هذا المنبر منذ الكارثة المفجعة التي
 وقعت في كولومبيا ، أرحو أن تسمحوا لي بأن أعرب لشعب كولومبيا عن تعازينا الخالصة .
 لقد شعرنا ببالغ الحزن والخسائر الضاحية في الأرواح نتيجة هذه المأساة .
 ومن بين المسائل السياسية الحديثة الدرجة في جدول أعمالنا هناك قضية
 واحدة يمكننا أن نقول انها واضحة وقاطعة وبديهية ، وأعني بها : مسألة ناميبيا .
 فهذه المسألة لا يشوبها أى التباس سياسي أو اخلاقي . ومن الملاحظ أنه يوجد بين
 جميع الدول الأعضاء اجماع كامل . ومع وجود هذا الاجماع يعد من المؤسف حقاً أن
 مسألة ناميبيا لم تحل بعد .
 لقد أنهت الأمم المتحدة منذ تسعة عشر عاماً انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا
 بقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) ، المتخذ في ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر
 ١٩٦٦ . وقد شككت بعض البلدان في صحة هذا القرار . ومع ذلك ، أعلنت محكمة
 العدل الدولية في فتواها ، بناءً على طلب مجلس الأمن ، أن استمرار وجود جنوب
 افريقيا في ناميبيا أمر غير شرعي .
 ان توفر الاجماع بين أعضاء مجلس الأمن يعد حدثاً نادراً في السنوات
 الاربعين التي مضت من تاريخ الأمم المتحدة ، الأمر الذى يساعد على شرح العجز
 النسبي لتلك الهيئة . ومع ذلك ، فان هذا الاجماع كثيراً ما تحقق بشأن ناميبيا .
 فعلى سبيل المثال ، أيد مجلس الأمن في قراره ٣٠١ (١٩٧١) فتوى محكمة العدل
 الدولية ؛ واتخذ المجلس بعد ذلك قرارين - هما القراران ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥
 (١٩٧٨) - حدد الأول منهما المبادئ العامة للتسوية التي كان من المفهوم آنذاك
 انها مقبولة لدى جنوب افريقيا ، ووضع الثاني خطة عمل محددة كان من المفهوم أيضاً
 انها مقبولة لدى جنوب افريقيا .

وعلى مر السنوات ، ابتكر نظام جنوب افريقيا العديد من الحجج الواهية لحياط تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . فكانت التعللة الأولى أن عدد العناصر العسكرية في فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال أكبر من اللازم . ثم جاء الاعتراض بأن قوات المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية التي تكون موحودة في ناميبيا عند وقف اطلاق النار ينبغي أن تبقى في قواعد داخل الاقليم . وبعد ذلك ، تحاسر نظام جنوب افريقيا على الادعاء بأن الامم المتحدة ليست منظمة محايدة . وأخيرا ، عندما فشل نظام جنوب افريقيا في ايجاد حجج أخرى ، اختلق مسائل دخيلة تتصل بوجود القوات الاحنية في انغولا .

ان جنوب افريقيا ، باثارها هذه المسائل الدخيلة ، تتبع نمط السلوك الذي تتبعه عادة الدول التي تواصل احتلال اراضي الغير بصورة غير شرعية . وبغية صرف الانظار عن الاحتلال غير الشرعي ، تحاول هذه الدول أن تشير الى بلدان ثالثة محاورة ، سواء كانت تايلند أو باكستان ، أو في هذه الحالة أنغولا ، وتزعم أن هذه البلدان الثالثة هي المسؤولة عن استمرار الاحتلال غير الشرعي . ومن حسن الحظ أن جميع هذه المحاولات لاثارة مسائل دخيلة كانت تقابل دائما بالرفض .

اننا في سنغافورة ندين بوجه خاص هجمات جنوب افريقيا على دول خطط المواحة ، ونود أن نعرب عن تضامننا مع هذه الدول ، ولا سيما انغولا وبوتسوانا وليسوتو ، التي تحملت عبء عدوان جنوب افريقيا الأخير وارهابها .

ان مجلس الأمن ، باتخاذ القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) في وقت سابق من هذا العام ، قد حذر بشدة جنوب افريقيا من أن عدم تعاونها تعاونا تاما مع مجلس الأمن والأمين العام من أحل تنفيذ هذا القرار :

" سيضطر مجلس الأمن الى الاحتماع فورا للنظر في اتخاذ التدابير المناسبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك الفصل السابع من الميثاق ، وذلك كوسيلة ضغط اضافية لضمان امتثال جنوب افريقيا للقرارات السالفة الذكر .

(قرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) ، الفقرة ١٣) .

وردا على ذلك أكد الأمين العام مؤخرا في تقريره المؤرخ في ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ ، على :

" عدم احراز تقدم في مناقشاتي الاخيرة مع حكومة جنوب افريقيا بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) " . (S/17442 ، الفقرة ١٢)
ولذلك ، من دواعي الأسف أن الاجتماع الأخير لمجلس الأمن ، المعقود يوم الجمعة ، ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، قد اخفق في التوصل الى اتفاق على فرض حـزاءات انتقائية الزامية ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .
وخلال السنوات العشرين الماضية عانى شعب ناميبيا معاناة فظيعة . فبالإضافة الى استمرار معاناته من شرور الاستعمار ، كان عليه أن يعاني من شراضي هو الفصل العنصرى . ان التقارير المتلاحقة للأمم المتحدة قد كشفت الاحوال التعسة من حيث الرعاية الصحية وفرض التعليم وظروف المعيشة . بل أن هناك شواهد على سوء التغذية . ان هذه الظروف المعيشية المروعة تكذب ادعاء جنوب افريقيا بانها تعمل على تحقيق رفاهية سكان ناميبيا .

وقد أدانت لجنة ال ٢٤ الخاصة أيضا ، في تقريرها المؤرخ في ٢٠ آب / اغسطس ١٩٨٥ ، جنوب افريقيا لمواصلة استغلالها غير الشرعي ل موارد ناميبيا المعدنية والموارد الاخرى . وقد اغتنمت دول أخرى الفرصة التي تتيحها هذه الحالة لاستغلال الموارد البحرية للاقليم على وجه غير قانوني ، تلك الموارد التي يمكن أن تجعل ناميبيا من أغنى الدول من حيث مصائد الاسماك . ولا بد من وقف هذا النهب غير الشرعي على الفور .
ان الذين ساعدوا ، على نحو مباشر أو غير مباشر ، في اطالة احتلال جنوب افريقيا لناميبيا ينبغي أن يتساءلوا : من هو المستفيد من ارجاء عملية تحقيق استقلال ناميبيا وحريتها ؟ لقد قيل لنا مرارا وتكرارا أن التغيير السلمي أفضل من الكفاح المسلح . ومع ذلك ، فان دعاة التغيير السلمي هؤلاء عليهم أن يبرهنوا على أن عملية التغيير السلمي في ناميبيا يمكن أن تنجح بالفعل . واذا فشلت عملية التغيير السلمي فليس

أمام شعب ناميبيا من بديل سوى تكثيف الكفاح المسلح بغية تحقيق تحرره من استعمار جنوب افريقيا وعنصريتها . ويجب أن نتذكر أن البديل للتغيير السلمي ليس هو السكوت أمام الأمر الواقع : ان البديل هو التغيير بوسائل العنف .

وازاء استمرار الاحتلال القاسي والاستغلال الشرس لناميبيا ، فان وفــــد بلادى يؤيد كفاح الشعب الناميبى من أجل التحرر من استعمار جنوب افريقيا وعنصريتها . ونحن نرحب بالدور القيادى الذى تضطلع به سوابو بصفتها الممثل الحقيقى الوحيد لشعب ناميبيا في مساعيه لتحقيق الحرية والاستقلال لبلاده . ونحن نعتز بشريعة كفاح شعب ناميبيا من أجل تحرير بلاده بجميع السبل المتاحة له . وندعو المجتمع الدولى الى مواصلة تأييده لشعب ناميبيا .

وأخير ، لا يمكن لهذا البيان أن يكون كاملا دون الاشارة الى جهود مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في توعية الرأى العام العالمى وتثقيفه بشأن مسألة ناميبيا ، عن طريق الندوات والحلقات الاقليمية المنظمة في افريقيا والبحر الكاريبي وأوروبا وشمال امريكا وجنوبها وآسيا . وفي هذا الصدد ، فاننا في سنغافورة يسعدنا أن كان لنا ، في مطلع شهر آيار/مايو ١٩٨٥ ، شرف استضافة الندوة الآسيوية المعنونة " الاستقلال الفورى لناميبيا : مسؤولية مشتركة " .

السيد أوبويه (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اذ اتكلم الآن في اليوم الثالث من مناقشتنا بشأن مسألة ناميبيا ، اسمحو لي أن أقول فسي مستهل كلمتي ان غابون تشعر ، شعبا وحكومة ، بالحزن العميق ، لأن كولومبيا الدولة العضو في منازمتنا ، حلت بها كارثة طبيعية مدمرة . واسمحو لي أن أتقدم لسلطات هذا البلد ، وكذلك لأسر الضحايا ولشعب كولومبيا ، بتعازينا القلبية وبالتأكيد على تضامننا .

ان مسألة ناميبيا مأساة كبيرة تهتم بها منازمتنا أيما اهتمام . وهي تستصرخ ضميرنا كل يوم . وسوى أردنا أن نحلل هذه المأساة على أساس أصولها الاستعمارية أو عدم قدرة المجتمع الدولي على إيجاد حلول مرضية لها على نحو سريع ، لا يسعنا الا أن نشعر بالغضب الشديد لأن الشعب الناميبي ، بعد مرور وقت طويل ، وبعد حربين عالميتين ، لا يزال يعاني من الظلم .

فحين أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ ، علقنا العديد من الشعوب والأمم في العالم أملا كبيرا على هذا المشروع النبيل ، الذي تمثلت إحدى مهامه الرئيسية في الكفاح ضد الظلم الدولي ، وبصورة خاصة ، ضد جميع أشكال القمع . وفي هذا الوقت ، الذي لم نكد نفرغ فيه من الاحتفال بحماس بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، يتعين علينا أن نعترف بالنواحي الايجابية للحملة التي ما فتئت الأمم المتحدة تشنها منذ تأسيسها لصالح البلدان الصغيرة التي كانت رازحة تحت قبضة النظام الاستعماري . ومع ذلك ، لا يسعنا الا أن نشجب حقيقة أن مهمة الأمم المتحدة في هذا المجال لم تنته بعد ، وانها ستبقى غير منتهية مادامت هناك أقاليم مثل ناميبيا لا تزال ترزح تحت السيطرة الاجنبية .

وفي هذا المأزق ، فان سلامة الشعب الناميبي تظل كامنة في تصميمه وشرعيته الكفاح السياسي الذي ما برح يشنه ضد الاستعمار منذ عام ١٨٨٤ .

وبينما كان هذا الكفاح الطويل موجهها في أيامه الأولى الى الامبريالية الالمانية ، فان جنوب افريقيا قد انضمت بعد الحرب العالمية الاولى ، الى قائمة أعداء الشعب الناميبي .

وقد أصبح انشاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، قبل خمسة وعشرين عاما مضت ، رمزا لعداء الشعب الناميبي لجنوب افريقيا ، التي رفضت باستمرار منح الاستقلال لهذا البلد الذي تشدد قبضتها عليه منذ عام ١٩٢٩ بفضل تواطؤ عصابة الأمم وبعض الدول الاستعمارية في ذلك الزمان .

وعندما أنهت الأمم المتحدة في عام ١٩٦٦ ، انتداب جنوب افريقيا على ناميبي ، كان هدفها بوضوح هو التشجيع على انتهاج سياسة تصفية الاستعمار في هذا الاقليم الذي يتوق شعبه ، شأن العديد من الشعوب الأخرى ، الى تحقيق السيادة والاستقلال .

ودون أدنى شك ، أبرز انشاء مجلس الأمم المتحدة لناميبي في عام ١٩٦٧ ، رغبة المجتمع الدولي في كفالة حماية أفضل لمصالح ناميبي ، خاصة وأن جنوب افريقيا ما انفكت تنهب مواردها وتواصل احتلالها العسكري للاقليم . وهكذا ، ورغم حميع المحاولات التي يبذلها المجتمع الدولي للسعي الى ايجاد السبل والوسائل المفضية الى تحقيق استقلال ناميبي ، نجد أن جنوب افريقيا مستمرة في تنفيذ خطط ليست في جوهرها سوى التعبير عن تصميمها على الابقاء على الأمر الواقع الملائم لجنوب افريقيا . وهذا العام ، تمثلت احدى هذه المناورات في فرض ما يسمى بالادارة الداخلية في ناميبي ، التي عارضتها ، كما ينبغي لها أن تعارضها ، الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى .

وجميع هذه المناورات هي بوضوح أشكال من الأعمال المنطوية على سوء النية التي ترتكبها جنوب افريقيا لعرقلة وتخريب العملية المؤدية الى تحقيق استقلال ناميبي .

وتشعر غابون بالقلق العميق ازاء امعان سلطات بريتوريا في احتلالها غير الشرعي لاقليم ناميبيا الدولي . وفي هذا الصدد ، يرحب وفد بلادى بحقيقة أنه قد نظمت هذا العام في جميع أرجاء العالم عدة اجتماعات وحلقات دراسية بشأن مسألة ناميبيا . وقد ساعدت هذه الاجتماعات في تنبيه الرأى العام الدولي وتوعيته بشأن المشكلة الناميبية التي هي في جوهرها مشكلة أخلاقية وسياسية في آن معا .

وأود هنا بصفة خاصة أن أعرب عن الارتياح لأن مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز قد عقد في نيسان /ابريل الماضي اجتماعا استثنائيا بشأن مسألة ناميبيا ، وقد شارك فيه مشاركة رئيسية وزراء خارجية أعضاء هذه المنظمة .

ان الاهتمام الذى أبدته بلداننا في هذا الاجتماع يدل على رغبة المجتمع الدولي بأسره في أن تحصل ناميبيا على الاستقلال ، وذلك بالتحديد على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى قام المجلس بتأكيد أهميته من جديد في قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) ، المؤرخ في ١٩ حزيران /يونيه ١٩٨٥ .

وفي نفس الوقت ، تأسف بلادى لعدم تمكن مجلس الأمن في الاسبوع الماضي من الاضطلاع بمسؤولياته فيما يتعلق بالحالة في ناميبيا ، بسبب رفض مشروع القرار نتيجة للتصويت السلبي لبعض أعضائه الدائمين .

وعلى كل ، فان وفد بلادى يعتقد أن الخطوات التي اتخذتها منظماتنا بشأن المسألة تعد تدابير صحيحة من شأنها ان تكفل استقلال ناميبيا . وعليه فان التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، في جملة أمور أخرى ، هو الاطار الوحيد المقبول الذى يمكن أن يحفز عملية الاستعمار في الاراضي الناميبية .

وبالتالي ، يعتبر وفد بلادى كل سياسة ترمي الى الربط بين الاستقلال الناميبى وانسحاب القوات الاجنبية من أنغولا سياسة غير مقبولة ، لأن هذه القوات موجودة هناك بناء على اتفاق مبرم بين دولتين متمتعين بالسيادة ، وذلك وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد على تأييد غابون الثابت للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في كفاحها الذي لا يلين من أجل تحرير ناميبيا . وفي هذا ، أو أن أذكر ، اذا كانت هناك حاجة للتذكير ، بأن حكومة غابون قد اتخذت لتوها خطوات هامة تدلل على تأييد بلادى لكفاح الشعب الناميبى من أجل احراز حقوقه المشروعة .

وكما أشار صاحب الفخامة الحاج عمر بونغو ، رئيس الدولة ، في الجمعية العامة في ١٨ تشرين الأول / اكتوبر ، عندما تكلم في الذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة فان :

" غابون قد اتخذت تدابير هامة منها ، اسباغ الصفوة الدبلوماسية على سوابو ، واصدار طوابع بريد تذكارية تقدم حصيلة مبيعاتها اليها ، واعطاء منح دراسية للطلاب الناميبين " . (A/40/PV.40 ، ص ٦)

وباتخاذ هذه التدابير في الوقت الذي يواجه فيه نظام الاقلية في جنوب افريقيا الآن ، بأكثر من أى وقت مضى ، العواقب التي لا يمكن التهرب منها لسياسته المقيتة القائمة على الفصل العنصرى ، تود حكومة غابون أن تكرر التزام بلادها بمواصلة الكفاح في المجتمع الدولي من أجل استقلال ناميبيا والقضاء الكامل على التمييز العنصرى في هذا الجزء من العالم .

ومادامت مسيرة ناميبيا صوب الاستقلال تعوق بمناورات سلطات بريتوريا فان السلم والأمن في الجنوب الافريقي لن يستتبا حقا .
ان ذلك الجزء من العالم ، شأنه شأن المناطق الاخرى ، قد عانى لزمـن طويل من الازلال والقمع على أيدي جنوب افريقيا ، وهو بأمس الحاجة الى الهدوء .
وعلى جميع الاطراف المعنية أن تمارس باعتبارها دولا ذات سيادة ، حقوقها المشروعة في تقرير المصير .

ان نيل الشعب النامبي لاستقلاله جزء من هذه العملية الدينامية التي سيبقى السلم والأمن بدونها من نسج الخيال .

السيد ترويا وفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
(ترجمة شفوية عن الروسية) : في هذه السنة تحل الذكرى الخامسة والعشرون لاعتماد الأمم المتحدة ، بمبادرة من الاتحاد السوفياتي ، اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وأثناء هذه الفترة التاريخية القصيرة ، انهارت امبراطوريات استعمارية . ولكن حتى في هذه اللحظة ، بعد مرور خمس وعشرين سنة على هذا الاعلان الدولي المعادى للاستعمار ، لاتزال ناميبيا تحت سطوة نظام جنوب افريقيا ، الذي هو أعتى النظام العنصرية الاستعمارية الكريهة .

لقد انقضى عقدان منذ أن ألغت الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا لادارة ناميبيا ، وطالبت بتحرير ذلك البلد على الفور ومنح شعبه الاستقلال . لكن استعماريي جنوب افريقيا يواصلون احتلالهم غير الشرعي لناميبيا رغم مطالب الجمعية العامة ومجلس الأمن ، متجاهلين في ذلك ارادة الأغلبية الساحقة لدول العالم .

ان حكومة جنوب افريقيا ، المتمتعة بحماية الدول الغربية ، تزدرى بحقوق الشعب النامبي غير القابلة للتصرف في الحرية والاستقلال وتقرير المصير الوطني ، وتواصل أعمال الاستغلال الاستعماري بلا رحمة والارهاب ضد سكان ذلك البلد ، وتبقي على النظام العنصري هناك ، وتستخدم أراضي ناميبيا لمواصلة أعمال العدوان ضد البلدان الافريقية المستقلة المجاورة .

ونتيجة لذلك أصبحت الحالة في ناميبيا وفيما حولها خطيرة . فلبسبع سنوات ما فتئت جنوب افريقيا تنسف تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى ينص على خطة لانتقال ناميبيا السلمى الى الاستقلال . وتحاول بريتوريا ، حاصلة على الدعم العلني من الدول الغربية ، أن تكسب الوقت من أجل مواصلة الاستغلال الاستعماري لناميبيا الذى تشارك فيه ، شركات جنوب افريقيا الى جانب الشركات الامريكسية والبريطانية وغيرها من الشركات عبر الوطنية . ان المصالح الاستعمارية لجنوب افريقيا وبعض الدول الغربية في ناميبيا ترتبط ارتباطا لا ينفصم بالأدوار التي انيطت بها في المناورات المستمرة لتعطيل الحل السياسي لمسألة استقلال ناميبيا . ان بريتوريا تفعل كل شيء ممكن لقمع حركة التحرر الوطني للشعب الناميبى ، وتضع ، المرة تلو الأخرى ، الشروط المسبقة وتختلق الذرائع لرفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن . وتحمي الولايات المتحدة ودول غربية أخرى معينة جنوب افريقيا من الجزاءات الدولية الفعالة وتزودها بكل أنواع الدعم المادى والسياسى والدبلوماسى . وفي الوقت نفسه تحاول الدول الغربية أن تفرض على البلدان الافريقية والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) تقديم التنازلات تلو التنازلات لمصلحة جنوب افريقيا .

هذه هي طبيعة السياسة الرسمية المسماة سياسة الارتباط البناء بين واشنطن وبريتوريا والتي هي من حيث الجوهر ، ليست الا مؤامرة استعمارية ضد حركة التحرر الوطني في جنوب افريقيا . ومؤخرا حاولت الادارة الاستعمارية لبريتوريا أن تشكل من بين أذناها الناميبيين جهازا أطلقت عليه الحكومة المؤقتة في ويندهوك ، وراحت الدول الغربية تفعل كل ما في وسعها للاعتراف بشرعية الجماعات السياسية الناميبية العميلة ، داخل مجلس الأمن وخارجه .

ومن المعروف تماما أن الجمعية العامة ومجلس الأمن أدانا بحزم جنوب افريقيا على انشاءها حكومة مؤقتة في ناميبيا . واعتبرا تلك الخطوة خطوة غير قانونية وباطلة تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا . مع ذلك ما زال ممثل بريتوريا يحاول

ممارسة الابتزاز ازاء الأمم المتحدة ، مطالبا بالاعتراف بصناعته كشرط لمشاركة الأمم المتحدة في عملية الانتخابات في ناميبيا .

وقد شهدنا ذلك في الاسبوع الماضي عند بحث المسألة الناميبية في مجلس الأمن . وشهدنا أيضا شيئا آخر ، شهدنا كيف تنسق بريتوريا وواشنطن أنشطتهما للتدخل في الشؤون الداخلية لأنغولا . ان جنوب افريقيا ملتزمة بالعدوان على ذلك البلد لكي تنفذ عصابة سافيمبي من الاند حار التي تأتمر بأوامر النظام العنصرى . وفي كونغرس الولايات المتحدة ، يجرى الغاء ما يسمى تعديل كلارك ليتسنى تقديم المساعدة علنا لأولئك العملاء .

وفي العديد من قرارات الجمعية العامة وفي عدد من قرارات مجلس الأمن الأخيرة - لاسيما القرار الأخير المعتمد في حزيران / يونيه من هذا العام - أدينست شتى المحاولات الرامية الى ربط استقلال ناميبيا بقضايا غريبة لا أهمية لها ورفضت هذه المحاولات بلا قيد أو شرط لأنها لا تتمشى مع قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ولا تتفق مع اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ان موقف الأمم المتحدة من هذه المسألة واضح للغاية ، فالربط المزعوم أدين أيضا في قرارات حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية وغيرها من المحافل الدولية الهامة الأخرى . لكن جنوب افريقيا والولايات المتحدة ، مازالتا تواصلان التآمر المباشر بينهما ، ومافتتتا تحاولان لسنوات وسنوات فرض الربط بين تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط مسبق لمنح الاستقلال لناميبيا . وهذا مثال آخر على الارتباط البناء .

ان الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية مباشرة عن المستقبل السياسي لناميبيا وعن تصفية استعمارها وحصولها على الاستقلال الحقيقي . ويبين قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وقرارات الأمم المتحدة بصورة عامة الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق تحول ناميبيا الى دولة حرة مستقلة .

ويجب أن تدان بشدة جميع مناورات بريتوريا وشركائها التي تنفذ خلف ظهر الأمم المتحدة بالتجايل على قراراتها لتحويل التسوية الناميبية الى صورة من صور الاستعمار الجديد . ويجب دعم دور الأمم المتحدة في تسوية مسألة ناميبيا عن طريق تحقيق مشاركة فعالة واشراف دائم لمجلس الأمن ، لا لأى مجموعة من الدول ، على تحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا . ومن واجب الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير اللازمة لكفالة تنفيذ قراراتها بشأن ناميبيا في المستقبل القريب .

ان الاتحاد السوفياتي يفضل طريق التسوية السياسية للمشاكل الدولية ، بما فيها تحرير ناميبيا . وكما هو معروف جيدا ، توجد أدوات هذه التسوية السلمية لمشكلة ناميبيا في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وفي غيره من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة . نعم ، اننا نفضل الحل السلمي لهذه المسألة ، ولذا يؤيد الاتحاد السوفياتي مطالب البلدان الافريقية وغيرها بأن يفرض مجلس الأمن عقوبات الزامية شاملة صارمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد جنوب افريقيا . ان اعتماد هذه التدابير القسرية ضد نظام بريتوريا ليس أقصر الطرق لتحرير ناميبيا فحسب بل أيضا ، كما أوضحت التجربة ، هو الأسلوب الفعال الوحيد الكفيل بارغام بريتوريا على ضمان استقلال ناميبيا واعادة الحالة في الجنوب الافريقي الى المجرى الطبيعي . لقد كانت كل التدابير الأخرى التي اتخذتها الأمم المتحدة طوال عقدين ضد نظام بريتوريا العنصرى غير كافية وغير فعالة . ولهذا السبب ، يجب أن يكون من الواضح للوفود الموجودة في هذه القاعة الآن ، وللعالم بأسره ، أنه لا يبقى سوى سبيل وحيد هو فرض عقوبات شاملة والزامية على بريتوريا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وقد استمعنا مرة أخرى الى دوى المطالبة بفرض عقوبات الزامية في كلمات مثلي البلدان الافريقية وغيرها من البلدان غير المنحازة وكذلك البلدان الاشتراكية ، خلال المناقشة التي جرت مؤخرا بشأن مسألة ناميبيا في مجلس الأمن . وللأسف لم يتمكن مجلس الأمن من اعتماد القرار اللازم لأن عضوين دائمين في مجلس الأمن هما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد مارسا حق النقض ضد القرار المقترح من البلدان غير المنحازة . وأعلنا

أنهما كانا على استعداد لتأييد مشروع قرار آخر لا يتضمن تدابير متخذة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق . غير أن بوسع أى انسان أن يرى أن هذا الموقف يعني ببساطة أن على مجلس الأمن أن يكتفي بقتل الوقت وأن يشجع جنوب افريقيا على مواصلة سياستها الاستعمارية والعنصرية ضد ناميبيا وغيرها من البلدان الافريقية . وفي هذه الحالة وجد من الأفضل عدم اتخاذ أى قرار بدلا من اتخاذ قرار ضعيف .

فما لا يليق بمجلس الأمن أن يواجه برفض نظام بريتوريا العدواني ، بعناد ، الامتثال لقراراته ولارادة الأمم المتحدة ، فيواصل سنة تلو أخرى ، اعتماد نفس المقررات التي برهنت منذ زمن طويل على عدم فعاليتها . وإذا كنا نريد حقا أن نفعل شيئا ، اذا كنا نريد حقا احراز تقدم في حل مشاكل الجنوب الافريقي - والأغلبية الساحقة للدول ترى أن من الضروري القضاء على بؤرة الاستعمار والعنصرية في ذلك الجزء من العالم - فيجب أن نمارس ضغطا متزايدا لا على نظام بريتوريا وحده ، بل أيضا على الذين يقفون خلفه ويقدمون له المساندة الكاملة .

ان الدعاية الغربية تحاول اخفاء مشكلة الجنوب الافريقي تحت ستار من دخان ، بالترويج للكذبة القائلة بأن الصراع في تلك المنطقة ما هو الا مظهر للمواجهة بين الشرق والغرب ؛ وأن مشكلة ناميبيا انما هي ، في زعمها ، تعبير عن هذه المواجهة . وبهذه الطريقة يحاولون ايجاد حجة للتدخل في الشؤون الداخلية للجنوب الافريقي وشن مقاومة صريحة ضد حركات التحرير الوطني . غير أن الوقت الذى كان الناس فيه سذجا بحيث يصدقون مثل هذه القصص الخرافية قد ولى . ان البلدان الافريقية وغيرها من البلدان غير المنحازة تدرك الآن بوضوح أن مشكلة ناميبيا هي من مشاكل تصفية الاستعمار .

لقد رفضت البلدان غير المنحازة في مؤتمرها في لواندا :

" جميع المناورات الرامية الى تحويل الانتباه بعيدا عن المسألة المركزية المتمثلة في تصفية الاستعمار في ناميبيا ، بالاشارة الى المواجهة بين الشرق والغرب على حساب الرغبة المشروعة للشعب الناميبى في تقرير المصير والحريية والاستقلال الوطني " .

ان موقف بلدنا من مسألة ناميبيا ليس خافيا على أحد ، ولا يتضمن أى جوانب غير معلنة . ان الاتحاد السوفياتي يؤيد تمكين الشعب الناميبي على وجه السرعة من أعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الحقيقيين على أساس صون وحدة ناميبيا وسلامتها الاقليمية ، بما في ذلك خليج والفيس والجزر الواقعة مقابل الساحل . ونحن نؤيد الانسحاب الكامل والغوري لقوات وادارة جنوب افريقيا من ناميبيا . ونؤيد نقل السلطة الى الشعب الناميبي مثلا في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) التي اعترفت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي .

ان الاتحاد السوفياتي قد قدم ، وسيقدم ، دعمه الكامل الى الكفاح العادل للشعب الناميبي ، الذي يناضل بقيادة سوابو ، من أجل تحرره بكل ما هو متاح له من وسائل . ويتفق ذلك تماما ، كما هو معروف ، مع مقررات الأمم المتحدة . ويؤيد بلدنا الحل السياسي السلمي لمشكلة تحرير ناميبيا ، التي يجب كفالة استقلالها عن طريق التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وغيره من القرارات الأساسية لمجلس الأمن والجمعية العامة .

وقد آن الأوان لاتخاذ تدابير فعالة لاستئصال شأفة الاستعمار والعنصرية من جنوب افريقيا . ان نظام جنوب افريقيا العنصرى يلفظ أنفاسه الأخيره . ويجب بذل جهود حازمة للتغلب على العقبات التي تضعها بريتوريا وسادتها في طريق تحرر ناميبيا وتحقيق الاستقلال الحقيقي السريع للشعب الناميبي .

السيد مودنغي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة بعد الكارثة المفجعة التي وقعت في كولومبيا ، أود باسم حكومة بلدي أن أنقل خالص عزائنا الى كولومبيا ، حكومة وشعبا .

منذ بضعة أسابيع فحسب ، تحول المقر الرئيسي للأمم المتحدة الى خلية تعج بالنشاط حيث توافد قادة العالم الى نيويورك للاحتفال بحدثين تاريخيين : الذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد وفرت هاتان المناسبتان الرسميتان ، دون شك ، فرصة مناسبة لأعضاء المجتمع الدولي لتأمل منجزات منظمنا الغالية في الماضي والحاضر ، الأمم المتحدة . وكانت أيضا فترة للنقد الذاتي ، حيث قام أعضاء الهيئة بجرد انتقادي لكشف حساب الأمم المتحدة لاحظوا فيه بعض نواحي القصور . وكانت قبل كل شيء فترة تجديد وابتهاج ، بيد أننا نأمل أن يفضي التقييم الانتقادي للماضي وللحاضر الى ظهور التزام جديد من جانب جميع الدول الأعضاء بمواجهة المستقبل بمزيد من التصميم ، والعمل دون كلل من أجل اعمال مبادئ منظمنا وتحقيق أهدافها .

ان الأمم المتحدة في عشية ذكرى سنوية أخرى ، لكن من نوع مختلف . هي ذكرى ، على خلاف احتفالات هذا العام ، قد لا يحتفل بها في مختلف انحاء العالم . وهي ذكرى سوف تفتقر ، كما هو متوقع ، الى الأضواء التي تمنعنا بتسليطها علينا في الأسابيع القليلة الماضية بل انها قد تمر دون أن تكاد تلحظها وسائل الاعلام في العالم .

وينبغي ان تمثل هذه الذكرى تذكرة حزينة لنا جميعا بالمأساة التي تعيشها ناميبيا اليوم . انني أشير هنا الى سنة ١٩٨٦ التي ، كما يعلم جميع الأعضاء ، توافقت الذكرى العشرين لاعتماد الجمعية العامة للقرار ٢١٤٥ (د - ٢١) الذي أنهى انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا .

ومع ذلك ، وبعد مرور ٢٠ سنة تقريبا من اعتماد هذا القرار التاريخي ، مازالت ناميبيا ، التي هي بلد يندرج تحت مسؤولية الأمم المتحدة وحدها ، رهينة لنظام جنوب افريقيا العنصرية التوسعي . وبعد مرور ٢٥ سنة من اعتماد اعلان انهاء الاستعمار ، مازال على الأمم المتحدة أن تنهض بمسئوليتها كاملة وبشكل فعال ازاء ناميبيا لتمكين

الشعب المقهور في هذا الاقليم من تحقيق الاستقلال الحقيقي وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤١٥ (د-١٤) الصادر في سنة ١٩٥٩ .

ولم يكن لانعدام المبادرات أى دخل في عدم تحرر ناميبيا حتى الآن ، فلعلنا نتذكر أن اهتمام الأمم المتحدة بناميبيا ، ناهيك عن اهتمام سابقتها عصبة الأمم ، يعود الى وقت انشائها في عام ١٩٤٥ . وعلى مدى عقدين ، حاولت الأمم المتحدة ، بصبر وثبات ، أن تقنع جنوب افريقيا بوضع ناميبيا تحت نظام الوصاية وأن تفي بالتزاماتها ، بحكم الانتداب ، تجاه شعب ذلك الاقليم . ومنذ انهاء انتداب بريتوريا على ناميبيا ، ما برحت الأمم المتحدة تسعى بلا كلل ، من خلال المساعي الحميدة للأمين العام ، الى تأمين انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا من خلال تسوية تفاوضية ، وكانت الأداة الأساسية في هذه العملية هي قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومنذ ذلك الحين قام الأمين العام بمبادرات كثيرة كان آخرها الاتصال الذى جرى في تموز/يوليه من هذا العام لإعمالا لقرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) المؤرخ في حزيران/يونيه ١٩٨٥ . والحصيلة المشتركة لكل هذه المبادرات هي أن بريتوريا سوفت في كل منعطف ، وخرّبت كل مبادرة لتكسب الوقت لتعزيز احتلالها غير الشرعي لذلك الاقليم .

وان كان المجتمع الدولي بطيئا في فهم رسالة بريتوريا التي لا ليس فيها ولا فموض ، فان تقرير الأمين العام المرفوع الى مجلس الأمن بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر الوارد في الوثيقة S/17442 ، يوضح بجلاء تام أن نظام بريتوريا ليست لديه أى نية للاستماع الى صوت العقل بشأن مسألة ناميبيا . والواقع ، ان الاحداث الأخيرة في ناميبيا ، والبيانات والأعمال الصادرة عن بريتوريا نفسها ، لم تدع مجالاً للشك فيما يتعلق بأهدافها الحقيقية في ناميبيا والجنوب الافريقي ككل . ان جنوب افريقيا بمضيها قد ما في تطبيق قرارها بفرض حكومة عميلة في ويندهوك في ١٣ حزيران/يونيه من العام الحالي، قد كشفت عن خطتها الشريرة القائمة على حرمان شعب ناميبيا من ثمار سنوات طويلة من الكفاح والتضحيات ، وهي خطة ترمي الى تحويل ناميبيا الى مجرد ذنب لجنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصرى . ويتضح لنا بجلاء ان ما شاهدناه في ناميبيا في العام الماضي يمثل جزءا من استراتيجية توسعية كاملة للنظام العنصرى وضعها مؤسسو الفصل

العنصرى منذ عام ١٩٤٩ . ولم يخطئ السيد مالان ، رئيس وزراء جنوب افريقيا العنصرى آنذاك ، حين أوضح نوايا بريتوريا تجاه اقليم ناميبيا في بيانه أمام برلمان جنوب افريقيا في ١٧ شباط / فبراير ١٩٤٩ قائلا :

" اننا سوف نضع جنوب فربي افريقيا في وضع يجعلها بمنأى عن أى نوع من الدعاية أو التحريض . ونربط جنوب فربي افريقيا بالاتحاد بطريقة ما ، تجعلها يرتبطان ببعضهما مؤسسيا بحيث يندمج الاقليمان معا على نحو لا يمكن فصله في المستقبل . ولتحقيق ذلك ، يمكن أن نستخدم حق جنوب افريقيا الذى لا جدال فيه ، وهو حق كان لها أيضا عندما كان الانتداب قائما ، ومن قبل زوال مبدأ الانتداب ، فننصل الى رباط أوثق بين الاقليمين ، الاتحاد وجنوب فربي افريقيا ، حتى لو لم نذهب في الوقت الحاضر الى اقصى الشوط ، أى دمج جنوب افريقيا في الاتحاد . فحتى اذا لم نذهب الى حد دمج جنوب فربي افريقيا في بلدنا ، يظل في استطاعتنا أن نربط جنوب فربي افريقيا والاتحاد دستوريا بشكل وثيق بحيث لا يمكن فصلهما عن بعضهما مرة أخرى أبدا " .

لذلك ، فمن الواضح أن ظهور ناميبيا مستقلة حقا تحت قيادة ممثلها الشرعي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، لا يمكن أن يتفق وأهداف بريتوريا القصى في ذلك الاقليم . والحقيقة ، ان اقامة دويلة عميلة حاضرة ، على فرار ما كان مرادا من موزورويوا ، دويلة تسيطر عليها بريتوريا وتوجهها ، هو الذى يتماشى والسياسة التى أعلنها نظام بريتوريا من قبل . وفي هذا الاطار فقط ، اطار ناميبيا مستقلة اسما وتابعة فعلا لجنوب افريقيا ، يجب أن نفهم حقيقة قول بوتها انه على استعداد لمنح ناميبيا استقلالها في ظل ظروف معينة ، حتى لو بقيت القوات الكوبية في انغولا .

وفي ضوء هذه الحقائق ، هل هناك أى فراة في أن تخرب جنوب افريقيا كل مبادرة للأمم المتحدة ترمي الى التوصل الى حل مبكر للنزاع في ناميبيا ؟ وهل هناك فراة في أن نظام بريتوريا قد راوغ في كل مرحلة من مراحل عملية التفاوض التي قام بها الأمين العام سعيا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؟ لا غرو ان في أن يسعى

عنصريو بريتوريا الى وضع العقبة تلو الأخرى على الطريق الشاق الطويل نحو حرية ناميبيا واستقلالها . ولا جدال في أن هذا النمط الذي لا ينتهي من المراوغة من جانب نظام بريتوريا انما يبرهن على صحة اعتقادنا منذ وقت طويل بأن نظام الفصل العنصري ليس على استعداد للسماح لشعب ناميبيا بممارسة حقه الديمقراطي الوطني في الاستقلال وتقرير المصير ، وانه لن يعطيه هذا الحق ما لم يتخذ المجتمع الدولي تدابير حاسمة وصارمة لاجباره على الامثال .

ان ادراكنا للنوايا الحقيقية للفصل العنصري تجاه ناميبيا هو الذي يجعلنا نسأم كل السآمة سياسة الربط العقيمة . اننا نعتبرها محاولة مشينة لتغطية العنصرية في ثوب عقائدي فربي يحظى بالاحترام . ولكننا لا نستطيع قبول الفصل العنصري ، بغض النظر عن ثوب العرس الذي يتخفى وراءه . ونحن نرفض بداهة ما يسمى بمصالح الدول العظمى في " مناطق النفوذ " التي تسمى الى اعطاء مكانة ثانوية للحقوق الأساسية لشعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال ، ونؤكد على حق شعب ناميبيا في الاستقلال دون أي قيد أو شرط ودون اعاقبة تحقيقه باقحام أي قضايا دخيلة .

ان شعوب افريقيا لا تقبل أن تصبح ناميبيا وأنغولا ، أو أى بلد افريقي آخر " مناطق نفوذ " . ونحن نرفض تماما مفهوم الهيمنة واقامة مناطق النفوذ . ان ناميبيا وأنغولا وجميع البلدان المجاورة لجنوب افريقيا العنصرية هي أولا وأساسا بلدان افريقية وقعت ضحية لداء الفصل العنصرى الذى هو أساس معاناة الشعوب في الجنوب الافريقي، والذى يتصف بالعدوان والقمع والاجرام . وتلك الظاهرة ليست فريدة في نوعها كما يدعي البعض ، ولكنها ظاهرة تنتمي الى النمط الفاشي ، ويجب أن تلقى المعاملة ذاتها التي تلقاها الفاشية ، أى محاربتها والقضاء عليها قضا تاما . وكون ضحايا الفصل العنصرى في عام ١٩٨٥ من السود ، وليسوا من اليهود ذوى الجلد الفاتح ، كما كان الحال في الأربعينات ، يجب ألا تحجب عن أذهاننا حقيقة الأمر . وفي الأربعينات تحالفت الدول الرأسمالية والشيوعية لسحق مذهب الفاشية اللعين في اوروبا . فما الذى يمنعها من أن تفعل نفس الشيء اليوم ؟ ان السبب في ذلك لا يمكن أن يرجع الى أى شك في طبيعة الشر المتأصلة في الفصل العنصرى . فلقد أعربت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن مقتها للنظام اللعين المعروف باسم الفصل العنصرى . فما الذى يمنعها من الاتحاد من أجل السلم والعمل معا للقضاء على هذه الوصمة على جبين الإنسانية ؟ هل السبب مرده هذه المرة الى لون جلد الضحية الذى يؤثر في حكمنا : هل أن تجارة العبيد اللانسانية اضعفت ضمير الرجل في الغرب الى درجة انه يفقد حسه الأخلاقي كلما يتعلق الأمر بمصالح الملونين ؟

ان ما تحتاج اليه البلدان الافريقية هو الحلفاء من أجل مكافحة الفصل العنصرى وكون الحليف من الغرب أو من الشرق شيء ليست له أى أهمية . وكما أن ضحايا ذلك المرض الرهيب ، مرض " الايدز " لا يهمهم أن يكون مكتشف العلاج في نهاية المطاف طبيبا امريكيا أو فرنسيا ، لأن ما يحتاجه هؤلاء الضحايا هو العلاج الناجع ليس الا . فنحن لا نهتم من سيساعدنا للتخلص من هذا الشر، بل نرحب بكل مساعدة ممكنة ، وسوف نكون ممتنين لمن يساعدنا في القضاء على هذه الوصمة . ونحن نرفض بشدة أى اىحاء بأن هؤلاء الذين سيساعدوننا في هزيمة الفصل العنصرى والحصول على استقلال ناميبيا سوف يصبحون تلقائيا اسيانا الجدد . فهذا الضرب من التفكير فيه استعلاء وعنصرية أكيدة . لقد حاربنا الاستعمار والعنصرية لأكثر من مائة سنة ، ولسنا على استعداد

لأن يحل سيد أجنبي محل سيد آخر . والقول بأن الافريقيين سوف يخضعون في نهاية المطاف لكل من يحررهم قول مبني على افتراض عنصرى مفاده أن الرجل الأسود أدنى من غيره . نحن نحترق هذا القول ولن يؤثر علينا أو يحدد لنا من سوف نتعاون معه . كما أن في هذا انكارا لدروس تاريخ افريقيا خلال سنوات الاستقلال العشرين الماضية .

ان التحركات الأخيرة للولايات المتحدة التي كشفت عنها " واشنطن بوست " بتاريخ ١٦ تشرين الأول / اكتوبر و " نيويورك تايمز " بتاريخ ٢٩ تشرين الأول / اكتوبر بشأن تجديد المساعدة لعملائها العنصريين العاملين في انغولا تهدد بزج الجنوب الافريقي في ثورة عنصرية جامحة لا يمكن تحديد نتائجها . نعم ، ان خطر دخول الولايات المتحدة في الصراع الدائر في الجنوب الافريقي الى جانب جنوب افريقيا البيضاء العنصرية ينطوى على نتائج وخيمة بالنسبة للسلم والأمن العالميين . وفي ذلك تحدد لا يقتصر على شعبي ناميبيا وانغولا وحدهما ، بل انه تحد مباشر لقارة افريقيا ولكل من يؤمن بكرامة الانسان والعدالة والأخلاق . ودخول الولايات المتحدة في الصراع يعتبر انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية وجميع أسس العلاقات الدولية . لذلك ، فاننا ندعو الولايات المتحدة أن تعيد النظر في موقفها قبل فوات الأوان . وأود أن أذكر بأن حكومة أنغولا الحالية اضطرت الى دعوة كوبا والبلدان الصديقة الأخرى لمزيد المساعدة لأن وكالة المخابرات المركزية ، بالتعاون مع جنوب افريقيا ، دخلت انغولا الى جانب الاتحاد الوطني لاستقلال انغولا الكامل (يونيتسا) والجيبة الوطنية لتحرير انغولا وكانت على وشك فرض نظام عميل في لواندا . واقتبس من كلام السيد جون ستوكويل ، مدير عمليات وكالة المخابرات المركزية في المنطقة ، السوارد في كتابه " البحث عن الاعداء " :

" بالنسبة لوكالة المخابرات المركزية ، كان في رجال جنوب افريقيا الحل المثالي لأنغولا ذات الأهمية المركزية . وهكذا دون أية مذكرات مكتوبة تدعونا الى التعاون مع جنوب افريقيا ، قام تعاون على جميع المستويات وحق رجال جنوب افريقيا من تدخلهم الى جانب تدخل الولايات المتحدة الامريكية " . ولم يكن أمام أنغولا أى خيار سوى طلب المساعدة من اصدقائها لأن جنوب افريقيا

والدول الحليفة لها استمرت في تقديم الدعم لعصابات يونيتا بشكل علني أو سري . وقد قال السيد بيك بوتها في عام ١٩٨١ :

" ترى حكومة جنوب افريقيا أن سافيمبي في انغولا يشكل حاجزا لناميبيا . وتعتقد حكومة جنوب افريقيا أن سافيمبي يسعى الى السيطرة على انغولا الجنوبية . وبعد أن أيدناه حتى الآن ، سوف يلحق الضرر بسمعة حكومة جنوب افريقيا اذا ما لحق الضرر بسافيمبي " .

ونحن نعلم بالأطراف الأخرى التي تستخدمها بعض البلدان القوية لمواصلة تقديم المساعدة لسافيمبي والمنشقين الآخرين .

انني افريقي وبالتالي لا أقبل بسهولة فكرة المصادفة . فأولا ، نرى الغاء تعديل كلارك ، ثم بعد ذلك نقرأ عن فلاة الجناح اليميني الامريكي بأنهم ذاهبون لعقد مؤتمرات لعصابات دولية في جامبا بأنغولا وفي دالاس بتكساس . ثم نرى الرجعيين الذين يمينيين اليمينيين الامريكيين يزورون جنوب افريقيا في محاولة لتبرئة نظام الفصل العنصرى الذى يرأسه السيد بوتها . وتلى ذلك محاولة الرئيس ريغان القول بأن الفصل العنصرى قد تم القضاء عليه في جنوب افريقيا . وبعد ذلك يحاول الرئيس ، بنجاح ، التحايل على التحركات في مجلسي الشيوخ والكونغرس الرامية الى عزل جنوب افريقيا . وبعد ذلك تدخل جنوب افريقيا مجددا الى أنغولا دعما ليونيتا . وعقب ذلك يتوجه المبعوثون من جنوب افريقيا الى واشنطن لتقديم تقرير حول وضع يونيتا في انغولا . وأسأل نفسي هل من قبيل الصدف أن رئيس الولايات المتحدة الامريكية من بين جميع زعماء العالم الذين تكلموا خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، كان الوحيد الذى لم يشر الى الوضع المتفجر في جنوب افريقيا ؟ وهل من قبيل الصدف انه كان المتحدث الوحيد الذى أشار الى انغولا كمنطقة صراع تهدد السلم العالمى ؟ وهل من قبيل الصدف أنه عندما قررت جنوب افريقيا منع التغطية الصحفية لوضعها الداخلى، سلطت واشنطن كل أضواء وسائل اعلامها على أنغولا تحويلا للنظر عن الوضع الداخلى في جنوب افريقيا ؛ لماذا بعثت الحرب الباردة وأساليب المكارثية من قبرها لبت الخوف من الغول الشيوعي ؛ لا ، ان هذا لم يكن مصادفة ، واني لاتفق مع ما قاله صديقنا بولونيوس وزير الدولة الأول في مسرحية هاملت :

" قد يكون هذا جنونا ، لكن وراءه فاية " . (هاملت ، الفصل الثاني ،

المشهد الثاني)

هناك هدف ما من تسلسل الأحداث التي تبدو غير متصلة بعضها ببعض . وليس بمقدورنا أن نغفل حقيقة أن هناك من يعمل جاهدا من أجل تخفيف الضغط عن جنوب افريقيا ، وافساح المجال لحكامها للمناورة بغية الحفاظ على الفصل العنصرى . ونحن نرفض هذه الحيل وننذر من يقوم بها بالتوقف عن اللعب بالنار . ان جنوب افريقيا برميل بارود عنصري ، ولن يهرب أى بلد متعدد الأعراق ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، من آثار انفجاره ، بصرف النظر عن كل حديث عن بيع الشيوعية . ان افريقيا لن تحيد عن طريقها ، وانظارنا مصوبة نحو الهدف وسوف نصر على ممارسته الضغط من أجل القضاء على قلعة الفصل العنصرى البغيض .

ان بلدان عدم الانحياز التي اجتمعت في دورة طارئة بنيودلهي في نيسان / ابريل من هذا العام ، وفي دورة عادية بلواندا في أيلول / سبتمبر من هذا العام ، أعربت عن عميق قلقها ازاء تدهور الوضع في ناميبيا وحثت مجلس الأمن على أن ينعقد لبحث المزيد من الاجراءات التي يمكن اتخاذها ، بما في ذلك فرض جزاءات الزامية شاملة على نظام بريتوريا . ومن المعلوم أيضا أن مجلس الأمن تسليما منه بتهديد السلم والأمن من جانب نظام بريتوريا العنصرى في جنوب افريقيا ، قرر وفقا للفصل السابع من الميثاق أن يعتمد القرار ٤١٨ (١٩٧٧) الرامي الى فرض حظر على الأسلحة المرسله الى جنوب افريقيا . وفي شهر حزيران / يونيه من هذا العام ، اعتمد مجلس الأمن ، خاطيا خطوة متواضعة الى الأمام ، القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) الذى حث في جملة أمور ، الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير طوعية ضد جنوب افريقيا تتضمن : وقف الاستثمارات الجديدة وتطبيق حوافز سالبة واعادة النظر في العلاقات البحرية والجوية مع جنوب افريقيا ، وحظر بيع الكروفراند وكل القطع النقدية الأخرى المسكوكة في جنوب افريقيا ، وفرض قيود في ميدان العلاقات الرياضية والثقافية . ومنذ ذلك الحين ، اتخذ عدد من البلدان خطوات ترمي الى عزل نظام الفصل العنصرى .

ونلاحظ بارتياح ان بلدان الاتحاد الاقتصادى الاوروبى قد التزمت منذ ذلك الحين بشكل مشترك بعدد من التدابير الاقتصادية ضد جنوب افريقيا ، وكذلك فعلت الدول المعروفة باسم مجموعة الكمنولث والتي من بينها بلدى . كما فرضت الولايات المتحدة الامريكية بعض التدابير الانفرادية .

ومنذ وقت طويل ، اعتمدت مجموعة بلدان الشمال عددا من امثال هذه التدابير ضد جنوب افريقيا ، وكذلك فعلت بلدان اخرى من بينها البلدان الرئيسية من اعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبيك) التي فرضت حظرا على تصدير النفط الى جنوب افريقيا منذ زمن طويل . وفي مناسبات عديدة ، رحب مجلس الامن بهذه المبادرات المتباينة ، ولاسيما في قراريه ٥٦٦ (١٩٨٥) و ٥٦٩ (١٩٨٥) .

ولقد كان من الممكن للمرء ان يفكر ان هذه التدابير المختلفة ، بالاضافة الى شتى البيانات التي تدين الفصل العنصرى ، قد وفرت اساسا للتعاون الدولي في اطار الامم المتحدة من اجل اتخاذ اجراءات ملموسة ضد جنوب افريقيا ، ولكن ما شاهدناه في الاسبوع الماضى في مجلس الامن اثبت للأسف عدم صحة ذلك . فقد قدمت دول عدم الانحياز والدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية مشروع قرار يستهدف في جوهره توفير تدابير أصبحت ملزمة قانونيا بالفعل من الولايات المتحدة نتيجة للامر التنفيذى للرئيس الامريكى ، بالاضافة الى التدابير التي التزم بها اعضاء الكمنولث ، وذلك في اطار دولي واجب الانفاذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وقد ابدى واضعو مشروع القرار هذا استعدادهم لتعديل اى من التدابير المحددة المقترحة بشرط اعتماد العناصر الباقية ضمن الاطار الالزامى بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

وما حدث اصبح الآن جزءا من الماضى ، فليست المملكة المتحدة ولا الولايات المتحدة على استعداد لان ترضا ضمن اطار الامم المتحدة الالزامى تلك التدابير التي التزمنا بتنفيذها من قبل بمقتضى ترتيبات اخرى ، وهكذا فاننا لم نطلب اى شىء جديد . ولا يمكن ان تكون الدولتان الحليفتان قد اتخذتا هذا الموقف لاعتقادهما بان جنوب افريقيا لا تمثل تهديدا للسلم والامن الدوليين . فلماذا اتخذتا هذا الموقف وهما

كانتا من المشتركتين في قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ، الذي فرض حظرا على تصدير الاسلحة الى جنوب افريقيا ، والذي اعلن بوضوح ان جنوب افريقيا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ؟ لقد كان ذلك القرار حكما وافقت عليه كل من الدولتين وقبلته . لماذا اذن نسمع عبارات الأسف الزلقة التي وردت على لسان الممثلين المرموقين لهذين البلدين ، وهما يحاولان محاولة يائسة تبرير استخدامهما حق النقض ؟ لم تكن هناك حاجة الى ذلك ، فالدول التي اقترحت مشروع القرار هذا كانت تتصرف بحسن نية ، وكانت تريد ان توفق بين كل اولئك الذين التزموا بصدق بالقضاء على الفصل العنصرى . وليس امامنا من بديل سوى التشكيك في جدية واخلص التزام هذين البلدين بالتدابير التي اعلنا التزامهما بها فعلا . فلوان التزامهما بمعارضة الفصل العنصرى كان صادقا فلماذا لا يوافقان على الالتزام بتنفيذ هذه التدابير ذاتها في اطار الامم المتحدة ؟

ويقول اتفاق الكمنولث بشأن الجنوب الافريقي ، في جملة أمور :

" نحن نقر ونزكي للحكومات الأخرى اعتماد التدابير الاقتصادية الاضافية

التالية ضد جنوب افريقيا . . . " (٨/40/817 ، الفقرة ٦ - ' ٣ ')

وارجوان يؤكد ان هذا الاتفاق يقول : " نزكي للحكومات الاخرى اعتماد التدابير الاقتصادية التالية " . ثم يسترسل الاتفاق ويقول :

" وسيتابع كل منا العمل على تنفيذ أهداف هذا الاتفاق بكل الطرق وفي كل

المحافل الملائمة المتاحة لنا . (المرجع نفسه ، ص ٩ ، فقرة ٨)

وعبارة " بكل الطرق وفي كل المحافل الملائمة المتاحة لنا " ذات دلالة حاسمة . ففيها سند واضح لتصرفات تلك البلدان من بلدان عدم الانحياز والبلدان الافريقية التي هي أعضاء في الكمنولث والتي حاولت في الاسبوع الماضي ان تزكي للحكومات الأخرى اعتماد . . . التدابير الاقتصادية " لبلدان الكمنولث وذلك في اطار محفل الامم المتحدة منادية على وجه التحديد بوضع هذه التدابير في اطار الفصل السابع من الميثاق . ومعظم التدابير التي وردت في اتفاق الكمنولث صيغت على نسق عبارات الفصل السابع . وفي الواقع انه لو قرئت العبارات المقترحة اعلاه من الاتفاق مع الفقرة ٢١ من بلاغ اجتماع ناسو للكمنولث التي تقول :

" وذكّر رؤساء الحكومات بأنهم اتفقوا في نيودلهي على انه اذا استمرت جنوب افريقيا في عرقلة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) فانه يجب التفكير في اتخاذ التدابير الثلاثة وفقا لميثاق الامم المتحدة . واتفقوا ايضا على ان التدابير التي توخوها في اتفاقهم المنفصل بشأن جنوب افريقيا يجب ان توجه بالمثل الى ضمان امتثال جنوب افريقيا لرغبات المجتمع الدولي فيما يتعلق بناميبيا . " (المرجع نفسه ، ص ١٥ ، الفقرة ٢١)

لا بد وان يصبح من الواضح ، بعكس ما يراه عضو واحد على الاقل من اعضاء الكمنولث ، بذل الجهود الرامية الى ادخال التدابير المحددة في اتفاق الكمنولث من محفل الامم المتحدة وفي اطارها الملزم ، أمر يتمشى تماما مع نص وروح اتفاق وبلاغ الكمنولث .

وبالنسبة لنا ، نحن الذين نعيش في الجنوب الافريقي ، اصبحت الخطوط واضحة المعالم . فلا بد من استئصال شافة الفصل العنصرى قبل ان يقضى علينا . فالفصل العنصرى يدّم يوميا حياة الذين يعيشون في الجنوب الافريقي وانا لا اتحدث عن عمليات الذبح اليومية للمتظاهرين الابرياء ، التي شاهدناها طوال الاربعة عشر شهرا الماضية والتي نجم عنها مقتل نحو ١٠٠٠ شخص . كلا ، اني افكر في اعمال القتل والحرمان المؤسسية التي تتسبب في موت المئات من البشر يوميا في الجنوب الافريقي . وانا هنا اشير الى المنشور الاخير لمعهد العلاقات المنصرية في جنوب افريقيا الذى اثبتت ، استنادا الى البحوث التي اجرتها مؤسسة بلايت الطبية ، ان اكثر من ٣ ملايين من السكان السود في جنوب افريقيا يتضورون جوعا او يعانون من سوء التغذية ، وان ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من الأطفال السود تقل أوزانهم عن الوزن الطبيعي ؛ وان معدّل الوفيات بين الاطفال في تلك المناطق الغبراء المسماة اوطانا وفي بلدات السود البائسة قد وصل الى رقم مخيف ، وهو ١٩٠ لكل الف طفل يولدون أحياء .

ان اللااخلاقية المماثلة في الارقام تتجلى في كون ذلك الامر يحدث في بلد ينتج اغذية تزيد بنسبة ١٢ في المائة على احتياجات شعبه . فمعاناة الافريقيين في جنوب افريقيا لا ترجع الى تقلبات الطقس او عدم كفاية الغذاء المنتج . كلا . فانما الاطفال يموتون او يعانون من نقص التغذية والرجال والنساء يتضورون جوعا في وسط

الوفرة ، بسبب لا انسانية الانسان تجاه اخيه الانسان . ان الفصل العنصرى هو القاتل . فهو يقتل الأطفال السود الصغار لمجرد انهم لسوء الطالع ولدوا سودا . فعلى حساب دماء الأطفال الابرياء يجرى الابقاء على الارباح الهائلة التي تخشى الشركات عسبر الوطنية من ضياعها لو فرضت الجزاءات الالزامية ، وكذلك على الوظائف الكبيرة التي تحرص البلدان المصنعة على عدم فقدها نتيجة لنظام الجزاءات .

ان هذا الوقت هو وقت الصراحة والوضوح . ولا بد من تسمية الاشياء بمسمياتها . وجرثومة الفصل العنصرى لا تحترم الحدود الوطنية . وقد سرت عدواها وقتلت الالاف حتى زاد ضحاياها على ضحايا مرض نقص المناعة " الايدز " الذى يشير الفزع . وان جنوب افريقيا بدعمها المنشقين في انغولا وموزامبيق تد سببت في القتل والموت جوعا للمئات والالاف من الابرياء من الرجال والنساء والأطفال . ففي ناميبيا وبوتسوانا وليسوتو ذبح الابرياء بما في ذلك اللاجئين والأطفال . وفي بلدى ، زمبابوى ، ارتكب نظام الفصل العنصرى فظائع عن طريق عملائه من المنشقين شملت اغتصاب تلميذات المدارس وقتل وتشويه المزارعين والفلاحين . ولدينا في زمبابوى اليوم رجال ونساء شئت شفاهم وجدعت انوفهم وقطعت اذانهم على يد عملاء الفصل العنصرى في محاولة عقيمة للاطاحة بحكومة زمبابوى المنتخبة انتخابا شعبيا حرا .

ومن المحزن ، ان هذه ليست القصة الكاملة للخراب الذى احده الفصل العنصرى في الجنوب الافريقي . ففي السنوات الخمس الماضية وحدها ، من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٤ ، تعرضت اقتصادات البلدان التسعة في مؤتمر التنسيق الانمائى للجنوب الافريقي لخسائر او اضرار تزيد قيمتها على ١٠ بلايين من دولارات الولايات المتحدة نتيجة لاعمال الفصل العنصرى . لقد كان هذا هو الثمن الرهيب الذى دفعته تلك البلدان التسعة بسبب موقفها المبدئي ضد الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ويصل هذا المبلغ الى ضعف قيمة كل المساعدات الانمائية التي تلقتها تلك البلدان خلال السنوات الخمس المشار اليها ، كما انه يوازي ثلث اجمالي حصائل الصادرات في نفس الفترة . وباختصار ، فان تلك البلدان التسعة الفتية الاعضاء في مؤتمر التنسيق الانمائى للجنوب الافريقي ، قد عانت من خسائر رهيبية في النضال ضد الفصل العنصرى .

وعند ما تقول هذه البلدان التسعة انها تعرف انها ستعاني عند ما تفرض
الجزاءات على جنوب افريقيا ولكنها لا تريد أن تستخدم ككيش فداة من جانب اولئك
الذين يحاولون التهرب من أداة واجبههم الدولي فانه ينبغي الانصات اليها .
وعلى ضوء ما تقدم ، ينبغي الاحساس بحدة مشاعرنا والانصات الى نداة اتنا .
واننا ندطالب المجتمع الدولي بان ياتي لمساعدتنا اليوم ، والا فان قدومه في الغد ان شاء
سيكون للسير في جنازتنا ليس الا .

ومن المحزن ان نلاحظ ان الارادة الدولية من اجل العمل بصورة حاسمة على مسألة ناميبيا تتعرض بشكل مستمر للتقويض بواسطة التحالف غير المقدس بين بريتوريا والشركات عبر الوطنية . ولا يراودنا اى شك في انه بالرغم مما يثار من عبارات بلاغية جوفاء مناقضة لذلك ، فان الشركات عبر الوطنية بوصفها المستفيد الاساسي من نظام الفصل العنصرى الشرير ، هي المسؤولة اساسا عن تاخير استقلال ناميبيا والقضاء على الفصل العنصرى . ولولا تواطؤ تلك الجهات ، لكان الحظر النفطى الذى فرضته منظمة الدول المصدرة للنفط على جنوب افريقيا كافيا وحده لاجبار دولة الفصل العنصرى على الركوع منذ امد طويل . من الذى يقوم بتكرير المنتجات النفطية وتوزيعها في جنوب افريقيا وناميبيا ؟ انها بالطبع الشركات عبر الوطنية . من الذى يعمل على توفير التكنولوجيا ورأس المال اللازمين لتحديث نظام الفصل غير الشركات عبر الوطنية ؟ ومع ذلك يتال لنا انها قوة تعمل من اجل الخير ، وانها توفر العمالة والتدريب للسود . بالله عليك ، من قال ان سادة العبيد لا يطعمون عبيدهم ويعلمونهم بدرجة كافية تمكنهم من ان يصبحوا منتخبين ؟

كلا ، ان الشركات عبر الوطنية لم تكن من الاصدقاء الاوفياء للجماهير المضطهدة في ناميبيا . لانه رغم القرارات المتكررة للامم المتحدة ، والفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٢١ حزيران /يونيه ١٩٧١ والمرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا . تواصل الشركات عبر الوطنية الغربية استغلال الموارد الطبيعية للاقليم ، وتستمر الاستثمارات الغربية في دعم الالة العسكرية للفصل العنصرى في ناميبيا ، ومن ثم ادامة احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لهذه الوديعة الدولية . وتوضح ورقة المعلومات الاساسية E/C.10/1985 التي اعدتها الامانة العامة في ايلول /سبتمبر الماضى لجلسات الاستماع حول دور الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا ان ما يمثل ٦٠ في المائة من الناتج التومى الاجمالي لناميبيا يحوّل الى الخارج في شكل ارباح للشركات ومد فوعات للفوائد وتحويلات رواتب الاجانب . ثم تشير الى أن المصالح الاقتصادية الاجنبية الحاملة في ناميبيا لم تتخذ اية تدابير كانت لادماج قطاعات الاقتصاد الناميبى المختلفة . ويوضح التقرير بعد ذلك ان الشركات عبر الوطنية الغربية تستمر في خدمة

الالة العسكرية لجنوب افريقيا من خلال انتاج المعدات العسكرية وتدريب القروض وغير ذلك .

ويؤدي التعاون بين جنوب افريقيا ورأس المال الغربي الى تقوية نظام الفصل العنصرى واطالة معاناة الجماهير المضطهدة في ناميبيا وجنوب افريقيا . ولهذا السبب يرى وفدى ان الجزاءات الالزامية الشاملة هي الخيار السلمي الوحيد المتاح للمجتمع الدولي في سعيه من اجل تخلص افريقيا الجنوبية من هذا النظام الشرير . ومن ثم نحث جميع اعضاء المجتمع الدولي وخاصة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن من الدول الغربية ، الذين قاموا مرة اخرى مؤخرا باساءة استخدام حقهم في النقض بعرقلة تطبيق الجزاءات الالزامية على جنوب افريقيا - ان يضغطوا بواجبهم الدولي طبقا للفصل السابع من الميثاق .

وفي هذا الوقت الذى يتهور فيه نظام بريتوريا من اليأس ، مكثفا من اعماله الوحشية وعدوانه ضد شعب ناميبيا والدول المجاورة في المنطقة ، يصبح من الحتمي على المجتمع الدولي أن يزيد من دعمه لشعب ناميبيا عن طريق مثله الحقيقي والوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، حتى يتمكن من تكثيف نضاله من اجل التحرر . والمجتمع الدولي ملزم بان يقدم لشعب ناميبيا الدعم المادى وضيره من اشكال الدعم الذى يحتاجه بشدة لمواصلة نضاله من اجل تقرير العصور والاستقلال .

واكون مقصرا اذا لم اختتم دون ان اقدم اشادة جديدة بالاستحقاق من قبل وفدى للامين العام على جهوده الدؤوبة التي تستهدف التوصل الى حل مبكر لمشكلة ناميبيا . ونؤكد له مرة اخرى تاييدنا الثابت لجهوده .

واخيرا اسعدوا ان اعرب للسيد بول لوساكا الاخ العزيز ورئيس مجلس ناميبيا ، ومن خلاله لاعضاء اللجنة التوجيهية للمجلس ، عن خالص تقديرنا للتقرير والتوصيات المطروحة علينا اليوم . ونتوجه بشكر خاص الى صديقتنا السيدة سنكلير ممثل غيانا الذى ادار بمهارة عمل المجلس بوصفه نائب الرئيس خلال العام الماضى . ونعيد تاييدا تاما التوصيات المطروحة علينا في الوثيقة A/40/24 .

والنضال مستمرا!

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٤٥